



ضيف العدد : محمد هاشم

في تحولات بنية الطبقة العاملة وتوسع الهشاشة والاستغلال



توسع أو تقلص الطبقة العاملة لا يؤثر على الصراع الطبقي وعلى كيفية إدارة الصراع مع البورجوازية

كلمة العدد

الكلمة للشعب

انطلاقاً من وعي هذه الحقيقة وكون النظام يسعى لتوظيف الجائحة لإخماد اصوات النقد والمعارضة المبدئية يتوجب على القوى المناضلة ان تبادر لوضع برنامج نقيض يهدف أولاً الى جمع شمل الحركات الاحتجاجية القائمة وتوضيح ان المطالب المرفوعة هنا او هناك لها جذر واحد وسبب واحد. ان تقوية حس التضامن سيمكن هذه الحركات الاحتجاجية المشتتة من التعرف على قوتها من خلال قوة وتضامن الجميع. ان تعميم التضامن وتنظيمه سيحقق التخفيف من الضغط والقمع ويمنع من انفراد الاجهزة القمعية بالحراك الواحد والتنكيل بطلانعه. ان امثلة ما حصل مع حراك الريف ومن بعده حراك جرادة يمكننا تقديمها كنماذج استطاع النظام من خلالها إخماد الجذوة الاحتجاجية ولو الى حين.

مع الموجة الثانية لتفانم جائحة كورونا وكما أعلن رئيس الدولة في آخر خطاب له، فإن الدولة قدمت أقصى ما يمكنها تقديمه، والمسؤولية اليوم تقع على الشعب. في ظرف أقل من اسبوعين وصلت الحالات التي تستوجب العلاج أكثر من 10 آلاف مصاب، وقفز عدد الوفيات إلى أكثر من ألف واستقرت الأرقام في المتوسط بين 1500 مصاب و30 وفاة يومية، بينما انهار القطاع الصحي العمومي وتغيب او امتنع القطاع الخاص عن تحمل قسط من المسؤولية، لذلك امرت الدولة المصابين بأن يستأنفوا العلاجات في منازلهم وهذا مستحيل. من جهة ثانية بدأت السنة الدراسية في جو من الارتجال والتخبط تعكسه الإجراءات والقرارات التي تصدر في منتصف الليل لم يعد الناس يعرفون ما يجب عليهم فعله ليوم الغد. كما خضع التنقل بين المدن والأقاليم الى تدابير الإغلاق أو الفتح غير معروفة ولا متوقعة، ويتم التصريح بها في أقل من 12 ساعة على دخولها حيز التطبيق.

في هذه الظرفية بات كل شيء متحولاً ومتغيراً باستثناء خدمة مصالح الرأسمال الكبير، فهي ثابتة وقارة ومنسجمة وواضحة ولها من يراها بعيد نظر وتخطيط مسبق.

ما الهدف من هذه السياسة وما العمل من أجل المواجهة؟

لعل الهدف من إشاعة أن الدولة تتخبط وهي ترتجل الحلول يمكننا استنتاجه بالضبط من هذه الحملة الإعلامية التي تسعى لتشكيل رأي عام وإجماع حول ضرورة الائتلاف حول الدولة التي تحملت الكثير من الضغط وهي على شفى فقدان السيطرة. إنها تعمل جاهدة على تيسير الإمكانيات وقد يضع هذا الجهد ان لم يحصل إجماع وطني يترجم بسلم اجتماعي وانخراط المؤسسات والشركاء الآخرين الى جانبها. وكلما نجحت هذه السياسة كلما اضطر المواطنون الى خفض المطالب والانصياع الى قانون الطوارئ الصحية الذي تحول الى حالة استثناء غير معلنة. ان تدبير الازمة الراهنة بهذه الطريقة أمر عادي ومعمول به في جميع الانظمة الاستبدادية.

5 في ذكرى تأسيس "منظمة إلى الأمام" راهنية وملحاحية مشروعها : بناء حزب الطبقة العاملة

6 الوضع السياسي الراهن ومهام اليسار المناضل

12 الشباب المغربي : إفرزات واقع جديد بتحديات وآفاق نضال جديدة

14 الأرض في قصة غسان القصيرة "إلى أن نعود"

بالإضافة الى إشاعة روح التضامن لا بد للقوى المناضلة من إطلاق مبادرات متعددة من الحركات الاجتماعية انطلاقاً من حالة الفقر الذي عم أكثر من 20 مليون مواطن ومواطنة لما يعنيه من تضيي الجوع وتفانم تأثيرات الجائحة وانتشار امراض الفقر من سل وأوبئة بدأت تضرب الفئات المعوزة في المناطق الهشة. ولقاومة الفقر، لا بد من النضال من أجل الشغل الكريم والمنتج والذي بدونه لن يستطيع المواطن الحصول لا على العلاج ولا على التعليم أو السكن اللائق.

على هذه القوى المناضلة المبادرة في خلق الجبهات الاجتماعية المحلية او الجهوية والتنسيقيات وكل التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير، وتوجيهها نحو إفشال السياسات الرجعية للنظام وفضح طابعها الطبقي؛ إنها سياسات تسعى الى تنمية مصالح الكتلة الطبقية السائدة تحت جناح كورونا. ان الدولة تستغل الجائحة لإضعاف المقاومة الشعبية وفرض المزيد من التراجعات عن المكاسب التي ضحى من أجلها شعبنا. فلنجعل من مقاومتنا الواعية لهذه السياسة نقط قوة، وانطلاقة متجددة لمسيرة شعبنا نحو التحرر والديمقراطية والكرامة. ان توحيد نضالات الجماهير يعتبر من أوجب الواجبات أمام القوى المناضلة.

النهج الديمقراطي يعبر عن تضامنه مع الشعب السوداني



برقية تضامنية مع الشعب السوداني
الى الرفيقات والرفاق في قيادة الحزب الشيوعي السوداني
تحية رفاقية وبعد:

يتابع رفيقاتكم ورفاقكم في قيادة وقواعد النهج الديمقراطي ما تم تحقيقه من مكتسبات هامة لصالح شعب السودان العظيم، بفضل نضالات القوى الثورية والديمقراطية في افق استكمال مهام الثورة المضفرة التي لعب فيها الحزب الشيوعي دورا رياديا. واذ نحبي صمودكم والدفاع المستميت عن مطالب الجماهير الشعبية السودانية، نعبر عن تضامننا المبدئي مع شعب السودان في ما تعرض له من فيضانات أسفرت عن خسائر كبيرة في هذه الظرفية العصبية التي تتكالب فيها قوى الثورة المضادة من اجل التراجع عن المكتسبات المحققة.
نحييكم ونشد على أيديكم والنصر حليف ثورة شعب السودان والخزي لكل عناصر الثورة المضادة الداخليين والخارجيين.

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يدين الحملة التخريبية ضد الرفيقة كنزة بيار

الهمجية، نقول له بصوت عالي كمناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي بأن ممارساته للقمع وتلفيق التهم وزرع الرعب والتخويف لن يثبينا عن النضال ضد فساد واستبداد نظامه . ولن يوقف مسيرتنا نحو التحرر والديمقراطية في افق الاشتراكية.
وأن عزيمة رفيقتنا وقناعتها أقوى من عنف وظلم واستبداد الاجهزة البوليسية المخزنية وبيادق البلطجية.

سكرتارية القطاع النسائي للنهج الديمقراطي

همجية بلطجية المخزن اتجاء مناضلاتنا لن ثبينا عن مواصلة النضال ضد طبيعة النظام المستبد

تتعرض رفيقتنا " كنزة البيار"، عضوة الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي ببني ملال، وعضوة اللجنة الوطنية للقطاع النسائي للنهج الديمقراطي، لحملة تشهير مسعورة من طرف بلطجية النظام المخزني ، من تهديد مباشر وقذف وسب عبر تسجيلات صوتية في مواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك.

إننا، في القطاع النسائي للنهج الديمقراطي، إذ ، نعلن إدانتنا لسلوكات المخزن

بيانات تضامنية: الفرع الجهوي للنهج الديمقراطي بالجهة الشرقية ، وبيان فرع إيطاليا

توصلت الجريدة في الأونة الأخيرة ببيانات افروع النهج الديمقراطي تؤكد فيها تضامنها مع الحركات الاحتجاجية في بعض مناطق البلاد من جهة ومع النضالات التي يخوضها المعتقلون السياسيون داخل سجون المخزن . وندرج في هذا العدد أهم ماجاء في بيان الفرع الجهوي للنهج الديمقراطي بالجهة الشرقية وفرع النهج الديمقراطي بإيطاليا.

الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بالجهة الشرقية

ففي بيان الفرع الجهوي للجهة الشرقية ليوم الخامس من شتبر 2020 أكدت الكتابة الجهوية متابعتها للنضالات التي يخوضها المعتقلون في بني تيدجيت وما صاحبها من اعتقالات وإضراب عن الطعام والمسيرة البطولية لعائلات المعتقلين ، وتحيي التضامن الشعبي الواسع مع هذه النضالات . وفي نفس الوقت أكدت أن النهج الديمقراطي يتابع بقلق كبير استمرار الاعتقالات بجرادة والمتابعات ضد المناضلين والنضالات بالجهة الشرقية، ونضالات معتقلي حراك الريف وخاصة إضرابهم عن الطعام لليوم الثالث والعشرين ولليوم الخامس عشر بالنسبة لمعتقلي بني تجيت في سجن بوعرفة. وأعلن أن النهج الديمقراطي بالجهة الشرقية يرفض استمرار الاعتقالات والمتابعات بالمنطقة، ويدعو إلى المزيد من التعبئة والوحدة النضالية لإطلاق سراح المعتقلين ومن أجل التغيير الديمقراطي.

بيان النهج الديمقراطي فرع إيطاليا

وجاء في بيان فرع النهج الديمقراطي بإيطاليا الصادر يوم الخامس من شتبر 2020 ، أن الفرع يؤكد متابعتة لتطورات الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالمغرب، والتميز بالمزيد من تشريد العمال والعاملات وتدهور الخدمات الاجتماعية ومنها الخدمات الصحية التي عرت جائحة كورونا هشاشتها وحالتها المهترئة، ووضعية الحريات العامة المتميزة بمعاناتها من القمع وتوزيع الأحكام الجائرة على معتقلي حراك جرادة وحملة الاعتقالات التي تعرض لها معطلو منطقة بني تيدجيت، فقط لمطالبتهم بالحق في الشغل . كما يساند الفرع جميع النضالات التي يخوضها المعتقلون السياسيون. ويعلن إدانته للحملة المخزنية ، ويدعو كافة القوى الحية في البلاد وخارجها إلى خلق دينامية نضالية لفرض إطلاق سراح المعتقلين وإسقاط المتابعات على النشطاء داخل وخارج الوطن.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

شبكة تقاطع تستنكر استغلال الحكومة لظروف جائحة كوفيد 19 لتمرير قانون توسيع العمل بالعقود المحدودة المدة

النظر عن المدة التي تستغرقها هذه الأنشطة...

ومن ضمن المقترحات التي تضمنها القانون الجديد تلك



التي تسمح بتشغيل العامل الذي تجاوز 58 سنة من عمره بعقد محدود المدة "من أجل استكمال حقوقه في التقاعد" حتى وإن كانت طبيعة عمله دائمة؛ أي تشغيله بعقود محدودة مدة قد تتجاوز 10 سنوات إضافية. وبعبارة أخرى فإن الحكومة تعتدي على حقوق هذا العامل مرتين: الأولى حين تتواطأ مع المشغلين الذين يحرمونه من التصريح في الضمان الاجتماعي، والثانية حين تفرض عليه هشاشة الشغل فيما تبقى من حياته المهنية.

إن خلفية واضعي القانون الجديد واضحة وتتجلى في إضفاء الشرعية على ممارسات الباطرونا وشركات التشغيل المؤقت التي تخرق معايير الشغل وضمنها تلك المتعلقة

بعدها فشلت الحكومات المتعاقبة في تمرير نص تنظيمي يوسع حالات تطبيق عقود الشغل المحدودة المدة في القطاع الخاص، وذلك بفضل يقظة الحركة النقابية والحقوقية وتصديها لمحاولات سابقة منذ 2004، ها هي الحكومة الحالية تستغل ظروف جائحة كوفيد 19 والعطلة الصيفية وعيد الأضحى لتقوم بإصدار القانون الجديد تحت رقم 2.19.793 (الجريدة الرسمية بتاريخ 6 غشت 2020)، بتحديد القطاعات والحالات الاستثنائية التي يمكن فيها إبرام عقد الشغل محدد المدة.

ويعتبر هذا النص التنظيمي اعتداء على استقرار العمل وخرقا لمدونة الشغل (المادة 16) التي يستند إليها وبالتالي تكريسا لهشاشة الشغل وبؤس الطبقة العاملة وانتصارا للباطرونا المارقة التي ستجد فيه مبررات إضافية لتوسيع العمل بهذه العقود المجحفة.

والغريب أن القانون الجديد الذي يدعي تنفيذ المادة 16 من مدونة الشغل تجاهل مضمون هذه المادة وتعهد التمييز بالاستناد إلى مواد أخرى (189، 190، 192، 196) لا علاقة لها بطبيعة عقود الشغل. ذلك أن المواد المذكورة تتعلق بتمديد ساعات العمل بالنسبة للعامل الأصليين بالمقولة وليس تشغيل عمال جدد بعقود محدودة. أما المادة 196 فقد سبق أن صدر بشأنها نص تنظيمي تحت عدد 2.04.570 بتاريخ 29 دجنبر 2004 لا زال ساري المفعول إلى اليوم. فهل أصبحت هذه المادة (196) تتوفر على نصين تنظيميين مختلفين؟ كما أشاع القانون الجديد نوعا من الضبابية والخلط حين اعتبر المعارض العمومية والأنشطة الترفيهية ضمن الحالات الاستثنائية التي تبرر تشغيل عمال بعقود محدودة بغض

باستقرار العمل. كما يهدف القانون الجديد إلى التراجع عن بعض الضمانات التي توفرها مدونة الشغل لفائدة العمال، وخصوصا المادة 16 التي تجعل من الشغل الدائم قاعدة والشغل المؤقت استثناء، والمادة 17 التي تنص على أن العقد المحدود المدة يصبح غير محدود المدة إذا ما استمر العمل به إلى ما بعد أجله... ومن جهة أخرى، يهدف القانون المذكور إلى إضعاف المقاومة العمالية من خلال تغليب الطابع الهش للعمل بمواقع الإنتاج.

وهكذا فإن الحكومة بدل أن تعمل على إلزام المشغلين بالتصريح بالعمال والعاملات في نظام الضمان الاجتماعي والتخلي عن السياسات العمومية النيولبرالية المفروضة منذ عقود ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية بديلة تراعي أولويات الطبقة العاملة والجمهير الكادحة عموما، فإنها (أي الحكومة) اختارت الهروب إلى الأمام والتمادي في خدمة مصالح أرباب العمل بالاستجابة لمطلبهم القاضي بإشاعة "مرونة العمل" مما سيؤدي إلى تعميق هشاشة الشغل والهشاشة الاجتماعية عموما، وكذا إحقاق كاهل الشعب المغربي بالمديونية في خضوع تام لمصالح الرأسمالية وتوجيهات المؤسسات المالية الدولية.

إن شبكة "تقاطع" للحقوق الشغلية إذ تستنكر استمرار الدولة في تعميق وتوسيع هشاشة الشغل، تدعو الحركة النقابية والحقوقية والديمقراطية إلى التصدي العملي لهذا الهجوم الجديد على حقوق الطبقة العاملة والإسراع في بلورة الصيغ النضالية الوحدوية الكفيلة بالحفاظ على ما تبقى من المكتسبات الاجتماعية وإقرار الحقوق والمطالب الأساسية للشغيلة والكادحين عموما.

العرائش

معاناة عمال/ات خيل كوميز لتعليب السمك بالعرائش

دفع ب"الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب" للتدخل بعد مرور أربع ساعات على الإضراب كوسيط من أجل فتح الحوار بين إدارة الشركة والمكتب النقابي تحت إشراف السلطة المحلية ومندوبية الشغل، وهو ما تم في اليوم الموالي للإضراب حيث التزمت إدارة الشركة بتلبية مطالب العمال/ات بما في ذلك الزيادة في الأجور والتعويض عن العطلة السنوية مقابل التزام المكتب النقابي بتعليق الإضراب. وقد ساهمت شبكية النهج الديمقراطي في إنجاح هذه المحطة النضالية على مستوى التنظيم والتعبئة.

خاض عمال وعاملات شركة "خيل كوميز" لتصبير السمك بالعرائش المنضون تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل إضرابا عن العمل يوم الأربعاء 05 غشت 2020 بجميع وحدات الشركة للمطالبة بتلبية ملفهم المطلي سواء في جانبه المادي أو على مستوى شروط العمل وتوفير مستلزمات السلامة والوقاية من فيروس كورونا خاصة وان الشركة قد عرفت إصابة العديد من العمال والعاملات سابقا.

وقد عرف الإضراب نجاحا باهرا إذ عرف مشاركة أزيد من 820 عاملا/ة في التزام تام بشروط السلامة. مما

طنجة

عمال شركة "امانور" التابعة للمجموعة الفرنسية "فيوليا"

وقد رد العمال بشكل صريح برفض الإضراب ولو على حساب أجسادهم بعد أكثر من سبعة أشهر من النضال والصمود في ظروف مادية واجتماعية جد صعبة تعمقت أكثر بسبب تداعيات جائحة كورونا وعدم استفادتهم من تعويضات صندوق كورونا بسبب رفض الشركة التصريح بهم لدي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وقد اصدر المكتب النقابي بيانا بتاريخ 26 غشت 2020 ندد فيه بكافة أشكال التآمر على العمال، ودعا السلطات المحلية إلى التزام الحياد. كما دعا المركزية النقابية للاتحاد المغربي للشغل المنضون تحت لوائها والإطارات الحقوقية والإطارات المناضلة وجميع المناضلين الشرفاء إلى تقديم المزيد من الدعم لمعركة العمال.

يخوض عمال شركة "امانور" إضرابا عن العمل واعتصاما مفتوحا أمام مقرات الشركة بكل من طنجة والرباط وتطوان منذ 21 يناير 2020 من أجل مطالبهم العادلة والمشروعة وفي مقدمتها إرجاع العمال المطرودين وضمنهم الكاتب العام واحترام حرية التنظيم النقابي. وعض تلبية مطالبهم لجأت الباطرونا إلى سياسة التماطل والتجويد والانتقام وحبك المؤامرات بتواطؤ مكشوف من طرف السلطة ومندوبية الشغل وتوظيف القضاء لتخويف وترهيب العمال حيث تفاجأ العمال بقدم عون قضائي إلى المعتصم بطنجة مصحوبا بيمثلي السلطة يوم الثلاثاء 26 غشت لإبلاغهم بصدور قرار من الوكيل العام يقضي بإفراغ مقر الاعتصام من المعتصمين والتهديد باستعمال القوة في حالة عدم تنفيذ القرار.

معاناة عمال النظافة من القهر والإستغلال

الديمقراطية للشغل باوطاط الحاج وقفة احتجاجية بتاريخ 17 غشت 2020 احتجاجا على طرد 28 من عمال وعاملات ببلدية المدينة في خرق سافر لقوانين الشغل. ويشار إلى أن منهم من اشتغل أكثر من 18 سنة ليجد نفسه في الأخير في الشارع بدون دخل ولا حقوق.

* خاض عمال النظافة بشركة "افيردا" التابعين للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعمال شركة "أرما" الممنوعين من حرية التنظيم النقابي إضرابا انذاريا عن العمل لمدة 48 ساعة يومي 7 و8 شتبر 2020 وقفتين احتجاجيتين الأولى أمام مجلس المدينة والثانية أمام المراب الجماعي بانفا وذلك احتجاجا على الأوضاع المزرية التي يعانون منها وانعدام وسائل العمل والوقاية في ظل انتشار وباء كورونا بالمدينة.

* سيخوض عمال النظافة بشركة "ميكومار" بمرتيل المنضويين تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل وقفة احتجاجية يوم الخميس 10 شتبر 2020 أمام مقر الجماعة الترابية في إطار البرنامج النضالي الذي سطره احتجاجا على تجاهل الإدارة للمفهم المطلبي وعدم تفعيل بنود محاضر الاتفاقات المبرمة مع مكتبهم النقابي تحت إشراف مديرية الشغل والسلطة المحلية.

خاض عمال شركة س أو س للنظافة في وجدة والمنضويين في النقابة الوطنية للجماعات الترابية والتدبير المفوض (ك د ش) إضرابا انذاريا لمدة 48 ساعة ابتداء من يوم الأربعاء 26 غشت 2020 أمام باب مقر الشركة للمطالبة بتوفير شروط العمال وخاصة شروط الصحة والسلامة وفتح حوار جاد وحقيقي بشأن مطالب العمال لتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

ويذكر أن عمال النظافة على الصعيد الوطني يخوضون نضالات متواصلة ضد الشركات المشغلة المدعومة من طرف السلطة والمجالس الجماعية كالجديدة والقنيطرة والسعيدية وبنو ملال وغيرها لمواجهة الاستغلال المكثف والحيث الذي يتعرضون له على مستوى أجورهم وظروف عملهم المزرية في ظل مخاطر انتشار فيروس كورونا.

* ويخوض عمال النظافة لشركة "امارا" بالقنيطرة المطرودين من العمال منذ عيد الأضحى وعددهم 20 عاملا مدعمين من طرف زملائهم ونقاباتهم المنضوية تحت لواء الكنفدرالية الديمقراطية للشغل اعتصاما مفتوحا أمام مقر الشركة للمطالبة بإرجاعهم إلى العمل واحترام حقهم في الاستقرار في الشغل.

* خاض الاتحاد المحلي للكونفدرالية

بني ملال

مدير أكاديمية بني ملال يدين الموسم بمتابعات قضائية انتقامية :

فيلا مجانا، كما فضح ما يحصل في بعض الصفقات والتدبير العسكري للقطاع والذي جعل أكاديمية بني ملال تحتل المرتبة الأخيرة في نتائج البكالوريا على المستوى الوطني...

اسماعيل أمرار رفض رهن طابعه لنزوات المسؤول، في الوقت الذي تكالب فيه رباعي من كلكي الجيفة على منح قواعدهم وتنظيماتهم عربون تملق واستزلام لمن لا يرى فيهم سوى كلاب حراسة...

لا لتجريم النضال النقابي المكافح بالمتابعات الكيدية والانتقامية، عاشت الجامعة الوطنية للتعليم وعاش المناضلون النقابيون الشرفاء...

يوم الخميس 10 شتبر 2020 جولة جديدة من جولات محاكمة الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي - في شخص كاتبها الجهوي المناضل اسماعيل أمرار من طرف مدير أكاديمية بني ملال الذي يستعمل محامية الأكاديمية للانتقام من المناضلين عوض أن تنكب على ملفات السكنيات المحتلة وتلك الممنوحة لأرضاء الأصهار والمعارف...

اسماعيل أمرار فضح تبذير المال العام وحصول مدير الأكاديمية على تعويضات مهولة، في الوقت الذي تعيش فيه المدارس فقرا مرعبا، واستزاده بتعويضات غير مبررة بما فيها تعويضه بـ ١٠ آلاف الدراهم شهريا عن السكن والماء والكهرباء في الوقت الذي يستفيد فيه من

العاملات الزراعيات وجشع الباطرونا

- انقلاب "بيكوب" ر يوم 9 غشت 2020 بدار أولاد زيدوح بإقليم الفقيه بن صالح كانت تقل عمالا وعاملات يشتغلون بإحدى الضيعات الفلاحية وقد أسفر الحادث عن جرح 11 منهم/هن بينهم/هن ثلاث في حالة خطيرة نقلوا على الفور إلى المستشفى الجهوي ببني ملال لتلقي العلاج.

- يخوض عمال وعاملات شركة "فروتاس راكميل" باشتوكة ايت باها المنضويين في

* تم تأكيد إصابة حوالي 90 عامل وعاملة بكوفيد19 في محطة التلغيف بايت ملول بسبب غياب شروط الوقاية والسلامة والإجراءات الاحترازية لمواجهة الفيروس على مستوى وسائل التعقيم والنظافة والتباعد الجسدي والنقل وغيرها. ويعود ذلك إلى جشع الباطرون الذي لا تهتمه سوى الأرباح وتواطؤ السلطات المعنية وغياب المراقبة والتتبع رغم الماسي والكوارث التي



الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش) اعتصاما مصحوبا بمبيت ليلي منذ 27 غشت أمام مقر الشركة بايت باها احتجاجا على توقيف العمل والتهديد بالطرد لاجلوية العمال/ات وعدم تادية العطلة السنوية وتأخير الاجرة.

- انقلاب "بيكوب" يوم السبت 29 غشت ضواحي تزنيث كانت تقل عاملات زراعيات عائدات من إحدى الضيعات الفلاحية باشتوكة ايت باها. وقد أسفر الحادث عن إصابات عديدة في صفوف العاملات ووفاة عاملة وهي تلميذة من أسرة فقيرة تضطر للعمل في العطل لمساعدة أسرته ولشراء لوازم الدراسة.

وتتحمل الباطرونا والسلطات المسؤولية عن هذه الحوادث نظرا لعدم توفير وسائل النقل المناسبة والإنسانية وغياب المراقبة والتواطؤ المكشوف للسلطات التي تغض الأعين عن هذه التجاوزات ارضاء لمصالح الباطرونا وسيادة الرشوة والفساد.

تعرضت لها الطبقة العاملة وطنيا من جراء تحول الوحدات الإنتاجية إلى بؤر وبائية.

* مازالت معركة عاملات وعمال شركة "روزا فلور" الفلاحية باشتوكة ايت باها المطرودين/ات من العمل منذ مدة بدون حصولهم/ن على حقوقهم/هن مستمرة من احتجاجات واعتصامات انتقلت من أمام مقر الشركة إلى مقر عمالة الإقليم. فقد خاضوا/ن اعتصاما مع مبيت ليلي يوم الخميس 26 غشت 2020 أمام مقر عمالة الإقليم بعدما للاحتجاج على تنصل السلطات الإقليمية من التزاماتها وتماطلها في تنفيذ القانون وارغام المشغل على الحوار وتمكين العمال/ات تمكين حقوقهم المشروعة. وقد سطر العمال والعاملات برنامجا نضاليا متنوعا من وقفات واعتصامات تم تدشينه بوقفة احتجاجية اما باشوية "ايت عميرة يوم 2 شتبر 2020.

* تستمر مأساة العمال/ات الزراعيين/ات مع وسائل النضال من تكديس في شاحنات وبيكوبات متهرئة ومتقدمة وحوادث مروعة أودت بحياة العديد منهم/هن. وآخر هذه الماسي:

خمسون سنة بعد تأسيس "منظمة إلى الأمام" راهنية وملحاحية مشروعها: بناء حزب الطبقة العاملة

عبد الله الحريف

مهمة بناء حزب الطبقة العاملة، بالارتكاز على تقييم وتقويم التجارب وعلى التفاني والكفاحية في خدمة مصالح الكادحين.

لكن لم تنج منظمة "إلى الأمام" من الأخطاء التكتيكية؛ نذكر منها الصراع الصدامي ضد النظام انطلاقا من اعتبار أن الثورة على الأبواب، الصراع الفوقي مع البيروقراطية النقابية، اعتبار الشبيبة المدرسية طليعة تكتيكية... كما أسقطت على الواقع المغربي شكل حسم السلطة؛ الانتفاضة بالنسبة لمنظمة "23 مارس" والشكل الذي اتخذته حرب التحرير الشعبية في الصين بالنسبة لمنظمة "إلى الأمام".

لقد اعتبر النهج الديمقراطي نفسه شكلا من أشكال الاستمرارية السياسية والفكرية للحركة الماركسية-اللينينية المغربية، وخاصة "منظمة إلى الأمام". وفي هذا الإطار، طرح على نفسه، منذ تأسيسه، كمهمة مركزية بناء التنظيم السياسي للطبقة العاملة وعموم الكادحين التي طورها في مؤتمره الرابع من خلال الإعلان عن تحمل مسؤوليته التاريخية لبناء

الطبقية السائدة والامبريالية من جهة والطبقة العاملة وعموم الكادحين من جهة ثانية تناقض عدائي وبالتالي لا سبيل لحله بواسطة الإصلاحات، بل المطلوب هو النضال من أجل تغييره بشكل جذري.

لقد فشل الفكر التوفيقي الاصلاحى لـ "الحركة الوطنية" بسبب طبيعتها الطبقيّة البرجوازية فشلا ذريعا في تحقيق مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي التي أصبحت منوطة بالطبقة العاملة وحلفائها الموثوقين (الفلاحون الفقراء والصغار وكادحو الأحياء الشعبية). وأمام الانهيار المدوي لأحزاب "الحركة الوطنية" والضعف البنيوي الخطير للقوى الاصلاحية، ليس أمام المناضلين والمناضلات الجذريين (ات) من خيار سوى النضال والعمل المثابر والمستمر والوحدوي من أجل المساهمة، بجانب طلائع العمال والكادحين، في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وجبهة الطبقات الشعبية.

يشهد للحركة الماركسية-اللينينية المغربية، وخاصة منظمة

خمسون سنة مرت على تأسيس المنظمة الماركسية-اللينينية المغربية "إلى الأمام"، خمسون سنة شهد فيها العالم والمغرب تغيرات كثيرة لعل أهمها:

- وصول الامبريالية، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، مستوى غير مسبوق من التعفن بسبب هيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري والمفترس كشفته الأزمة الهيكلية التي انفجرت في 2008 وعمقته جائحة كوفيد-19 مهددة نصف الطبقة العاملة العالمية بالتسريح والنصف الآخر بالهشاشة، والفلاحين الصغار والفقراء بالتشرد، وأغلب فئات الطبقات الوسطى بالإفلاس والبيئة بالمزيد من التدمير.

- تعمق أزمة الديمقراطية البرجوازية وانفصاح جوهرها كدكتاتورية ضد الشعوب، وخاصة الطبقة العاملة.

- انهيار الكتلة الشرقية، بقيادة الاتحاد السوفيتي، وانتقال العالم من القطبية الثنائية إلى هيمنة القطب الواحد، القطب الامبريالي، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، ثم التراجع التدريجي للهيمنة الامبريالية على العالم والولادة العسيرة لعالم يتسم بالصعود السريع للصين كقوة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية رائدة، وبداية تشكل قطب مناهض للامبريالية، وخاصة الامبريالية الامريكية الذي ينفصح، أكثر فأكثر، جوهرها العدواني ضد الشعوب، وفي مقدمتها الطبقات العاملة، وضد الطبيعة والحياة فوق كوكبنا.

- انفصاح طبيعة الاستقلالات التي عرفتها الدول المستعمرة أو الشبه مستعمرة كانتقال من استعمار مباشر إلى استعمار جديد غير مباشر؛ وذلك بسبب قيادة حركات التحرر الوطني من طرف البرجوازية الوطنية أو البرجوازية الصغرى، في حين أن الدول التي قادت فيها الاحزاب الشيوعية حركة التحرر الوطني والمرتكزة إلى الطبقة العاملة والفلاحين الصغار والفقراء (الصين وفيتنام وكوريا الشمالية)، استطاعت فرض سيادتها واستقلالها الحقيقي وليس الشكلي. أما في كوبا، فإن توفر نواة شيوعية في قيادة حرب العصابات ودور الفلاحين والطبقة العاملة (العمال الزراعيين والبروليتاريا الحضرية) في الثورة كان لهما دور حاسم في تجذر المسار الثوري.

- ومنذ انفجار أزمة الرأسمالية، انطلقت، في منطقتنا، سيروورات ثورية وشهدت مناطق أخرى انتفاضات وحركات شعبية قوية (فرنسا والاكوادور والتشيلي والولايات المتحدة الامريكية...) استطاعت خلخلة الأوضاع السياسية، لكنها لم تستطع فرض تغييرات جذرية للأنظمة السياسية والاقتصادية-الاجتماعية القائمة، والسبب الأساسي هو غياب أو ضعف الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم البديل الشعبي.

- وفي منطقتنا العربية والمغربية، يتأكد، يوما بعد يوم، أن العدو اللدود للشعوب هو الثالث المشكل من الامبريالية، وخاصة الامريكية، والصهيونية والرجعية. كما يتأكد أن الوحدة الضرورية لشعوب المنطقة لا يمكن أن تبنيها البرجوازية التبعية التي همها الوحيد هو توحيد أسواق المنطقة لفائدتها وفائدة أسيادها الامبرياليين، وأن الوحدة ستبنيها الشعوب تحت قيادة الطبقة العاملة وأنها لا يمكن أن تنبني على الضم والإلحاق، بل على الديمقراطية والتعددية والتندية.

- بروز وتقوية التيارات الهوياتية التي غالبا ما استعملتها وتستعملها الامبريالية ضد قوى اليسار التي تركز على الصراع الطبقي وضد الأنظمة التي تواجه هيمنتها.

- أثبتت تجربة بلادنا، خلال أكثر من ستين سنة، أن الجوهر الاستبدادي للنظام القائم لا زال سائدا، رغم الدساتير المتتالية الممنوحة والانتخابات والمؤسسات "الديمقراطية" المزعومة وأن النظام الاقتصادي-الاجتماعي السائد هو النظام الرأسمالي التبعية والريعي المناقض لأية تنمية مستقلة حقيقية. كما يتأكد أن التناقض بين النظام السياسي (المخزن) والكتلة



30 غشت 1970

منظمة إلى الأمام

حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين ودعوة الماركسيين (ات) إلى النقاش حول هذا المشروع العظيم. وبلور خطة وبرنامجا للتخصيص للإعلان عن هذا الحزب في مؤتمره الوطني الخامس.

ويشهد للنهج الديمقراطي أنه تشبث، في أحلك فترات الردة والتراجع، بالقطائع التي أنجزتها الحركة الماركسية-اللينينية المغربية، وخاصة "منظمة إلى الأمام"، وتفاني مناضلاته ومناضليه في الدفاع عن مصالح الجماهير الشعبية والكادحة بشكل خاص وتواجدهن (م) في مختلف واجهات النضال الشعبي.

لم تتوقف منظمة "إلى الأمام" عن الاجتهاد لتطوير خطها الفكري والسياسي حيث عرفت نقاشات عميقة حول قضايا هامة، تاريخ الشعب المغربي وهويته، قضايا الاستراتيجية والتكتيك، تمفصل الحزب مع التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية... وطور النهج الديمقراطي هذه الاجتهادات وبلورها في وثائق صادقت عليها مؤتمراته الوطنية، وخاصة وثيقة "الإطار المرجعي للنهج الديمقراطي" واطروحات المؤتمر الوطني الرابع.

هكذا اعتبر أن سيروورة تشكل شعبنا أدت إلى انقسامه إلى كمبراودر وملاكي الأراضي الكبار (ونظامهم السياسي المخزني) يشكلون كتلة طبقية سائدة من جهة، ومن جهة ثانية طبقة عاملة وكادحين غير عمال (فلاحون صغار ومعلمين، كادحو الأحياء الشعبية) وطبقات وسطى وانقسام المجال إلى مناطق تتركز فيها الثروة حيث تمتص خيرات البلاد لفائدة الرأسمال العالمي وفي مقدمته الرأسمال الفرنسي وفائدة الكتلة الطبقيّة السائدة وهي بالأساس السهول الأطلسية مع جيوب في المناطق المنجمية تتركز فيها الطبقة العاملة ويتمظهر فيها الصراع كصراع طبقي ومناطق شاسعة تعاني من التهميش يتمظهر الصراع الطبقي في المناطق المهمشة كصراع من أجل رفع التهميش.

"إلى الأمام"، أنها:

- طرحت على نفسها كمهمة مركزية بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المسلح بالماركسية، كمنهج للتحليل ونظرية الثورة في ظل نمط الانتاج الرأسمالي، تعنتني باستمرار بالاستفادة من الممارسة النضالية والتطور العلمي. هذه المهمة التي تحلى عنها الحزب الشيوعي المغربي.

- أحدثت القطيعة مع التحريفية التي جردت الماركسية من روحها الثورية لتبرير التعاون الطبقي وتكررت، بالتالي، للإرث اللينيني الذي اعتبر أن الإمبريالية هي المرحلة الأعلى للرأسمالية وعصر الثورات الاشتراكية.

- أحدثت القطيعة مع الاصلاحية التي تعني الوهم بإمكانية التغيير الجذري للنظام السائد بواسطة اصلاحات متدرجة، وفي نفس الآن، أكدت ضرورة النضال من أجل الاصلاحات.

- أحدثت القطيعة مع فكر "الحركة الوطنية" التوفيقي وأكدت مركزية الصراع الطبقي.

- أحدثت القطيعة مع الفكر الشوفيني وتبنت موقف حق تقرير مصير جماهير الصحراء الذي طورته منظمة "إلى الأمام" من خلال تبني والدفاع عن موقف حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

- اعتبرت أن القضية الفلسطينية قضية وطنية وأن عدو شعوب الأمة العربية هو الثالث؛ الإمبريالية والصهيونية والرجعية.

كما ترى مناضلو (ات) الحركة الماركسية-اللينينية، وخاصة "إلى الأمام"، على الوفاء للمبادئ التي ضحى من أجلها شهداؤنا ومناضلونا في السجون والمعقلات وفي الساحة النضالية وعلى الإصرار، رغم الضربات القمعية المتتالية، على استمرار في انجاز

الوضع السياسي الراهن ومهام اليسار المناضل

عبد السلام العسال

اليونسكو، أن 1.68 مليون طفل مغربي سيجدون أنفسهم خارج المدارس بحلول سنة 2030، فيما يقدر عدد الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس، في الوقت الراهن بـ 1.53 مليون طفل من الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة، (حسب تقرير لليونسكو)، كل ذلك يندرج في سياق سياسة ممنهجة لتخريب التعليم العمومي والقضاء عليه كحق ومكتسب للشعب المغربي، وفي هذا الإطار تم تمرير القانون الإطار الذي سيحول التعليم العمومي إلى سلعة باعتباره سيصبح بالأداء.

مهام قوى اليسار:

إن هذه الأزمة الخانقة، التي تجد أساسها المادي في طبيعة النظام السياسي التبعي واللاوطني، تفرض على قوى اليسار الحقيقي ذات المصلحة في التغيير، رصد صفوفها ووضع خلافاتها جانبا والنضال بشكل وحدوي مشترك على مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك وفق برنامج نضالي واضح في معالمه وأهدافه، وهو ما يتطلب منها، على الخصوص، ما يلي:

• اعتبار السياسات المعادية للتكتل الطبقي السائد ونظامه السياسي المخزني تناقضا أساسيا وتوحيد الجهود للنضال ضدهما بشكل وحدوي منظم ومسؤول.

• الاشتغال الجدي، بهم مشترك، لوضع حد لتشتت قوى اليسار، والعمل على إنضاج إدراكها لضرورة الحاجة للتكتل والتوحد على أرضية تحالفات حقيقية، مرحلية واستراتيجية، وعلى قاعدة برنامج حد أدنى مشترك لمناهضة هذا الوضع المتري والفضل فيه لتغييره.

• مناهضة هيمنة البيروقراطيات المقبلة المتسلطة على المركزيات النقابية، التي تعمل على إفراغ العمل النقابي من طابعه الكفاحي وتحويل النقابات إلى بقرة حلوب لخدمة مصالحها الضيقة واستخدامها للطبقة العاملة عوض خدمتها.

• العمل بكل مسؤولية لتقوية الجبهة الاجتماعية باعتبارها مكسبا حقيقيا للنضال ضد المخزن باعتباره راعيا للفساد وللمفسدين ومصدرا للاستبداد، فالجبهة الاجتماعية تشكلت كاستجابة لمطلب شعبي وجماهيري ملح بهدف توحيد جهود كافة القوى المناهضة للمخزن، وهي مرشحة لقيادة النضال الجماهيري والشعبي على قاعدة برنامج واضح يضع في أولوياته القضايا الاجتماعية الأساسية كالدفء عن التعليم والصحة العمومية والشغل والسكن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والمساواة التامة، ومناهضة نهب المال العام وتهريبه للخارج والتهرب الضريبي والتحكم في الحقل السياسي وتغول الأجهزة القمعية... وكل ذلك في إطار خطة وبرنامج عمل متوافق حولهما.

• النضال من أجل وضع حد نهائي للاعتقال لأسباب سياسية وجعل مطلب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين على رأس أولويات النضال السياسي.

وكخلاصة، فإن الحاجة أصبحت تدعو، أكثر من أي وقت سابق، عموم المناضلين/ات التقدميين/ات، وخصوصا الماركسيين/ات منهم، لتظافر الجهود وتقوية العزم وتصليب الإرادة للإسراع في مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات كمهمة آنية ومستعجلة، لتخليص شعبنا من نظام مستبد وبناء مجتمع اشتراكي عادل يتسع لكل جماهير شعبنا التواقفة للحرية والكرامة والعدالة والمساواة.

حوالي 20% منهم إلى بيع ممتلكاتهم واللجوء إلى الاقتراض (ومنهم من يلجأ إلى التسول) لتسديد فاتورات العلاج والاستشفاء والأدوية، وكخلاصة فإن هذا الوضع الهش لقطاع الصحة في المغرب، والذي عرت جائحة كورونا عن الكثير من مساوئه، جعل ملايين المواطنين/ات محرومين/ات من حقهم/ن الأساسي في الصحة، وبالتالي جعل المغرب يحتل المراتب المتأخرة في سلم الترتيب الخاص بالحق في الصحة

إن هذه الأزمة الخانقة، التي تجد أساسها المادي في طبيعة النظام السياسي التبعي واللاوطني، تفرض على قوى اليسار الحقيقي ذات المصلحة في التغيير، رصد صفوفها ووضع خلافاتها جانبا والنضال بشكل وحدوي مشترك على مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك وفق برنامج نضالي واضح في معالمه وأهدافه

والولوج إلى العلاج والدواء، (المرتبة 89 عالميا) حسب تقرير "مؤشر الرعاية الصحية نومبيو لعام 2019"، ليس فقط على المستوى العالمي والإقليمي ولكن أيضا حتى مقارنة بجيراننا كإيطاليا وتونس أو ببلدان نخرتها الحروب كالعراق (86)، ولهذا فلا غرابة أن تكون الدولة مرتبكة ومهزومة أمام انتشار جائحة كورونا، حيث المصابون يتكدسون أو يموتون في ردهات مستشفيات منعدمة الخدمات أو يتركون لمعالجة أنفسهم في منازلهم تحت تتبع أعوان السلطة عوض الأطقم الطبية والتمريضية المختصة.

وأما قطاع التعليم فوضعيته كارثية على كافة المستويات، وعلى سبيل المثال فمن بين 1000 جامعة مصنفة في العالم لا توجد أية جامعة مغربية (حسب تصنيف معهد التعليم العالي التابع لجامعة شانغهاي جياو تونغ) وعشرات الآلاف من خريجي الجامعات لا يجدون شغلا قارا وأغلب نسب للهدر المدرسي تتم في الجامعات المغربية (64%) (تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين)، بينما بلغت نسبة الهدر المدرسي خلال الموسم الدراسي 2018-2017، 38 ألف و740 تلميذا(ة) بالتعليم الابتدائي و183 ألف و218 تلميذا(ة) في الثانوي الإعدادي (حسب الوزارة الوصية)، وتوقعت منظمة

يسعى هذا المقال إلى تسليط قليل من الضوء على الوضع العام ببلادنا وإبراز أهم سماته العامة واقتراح إجراءات عملية للنضال من أجل التغيير الديمقراطي.

في التشخيص العام:

يتسم الوضع العام، بأزمة خانقة، تتجسد، اقتصاديا، في انحسار نسبة النمو في 2,9% (2019)، وناقص 5% في ظل جائحة كورونا، وتدني الدخل الفردي (الرتبة 122 عالميا حسب تصنيف منتدى الاقتصاد والأعمال للأمم المتحدة لسنة 2018)، وارتفاع العجز التجاري المغربي، (21,72 مليار دولار سنة 2019)، وبلوغ حجم الدين الخارجي 339,8 مليار درهم عند متم 2019 (حسب تقرير إحصائي لوزارة المالية 2019)، وبلوغ الدين الداخلي 558,3 مليار درهم عند نهاية أبريل 2019، ومواصلة سياسة الاقتراض المدمرة للاقتصاد المغربي، إذ بلغ حجم المديونية 93% من الناتج الداخلي الخام، واستمرار نهج النظام المخزني لسياسة اقتصادية طبقية، عوض أن تقوم على التخطيط الاستراتيجي لبناء اقتصاد وطني متحرر ومتمحور حول حاجيات ومصالح شعبنا، فإنها تقوم على تقوية اقتصاد الربيع وتفويت مؤسسات الشعب العمومية إلى البورجوازيين الجشعين الذين لا تهمهم إلا الأرباح حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة الوطن والشعب وقواه المنتجة.

وطبيعي أن تنعكس هذه الأزمة الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية للأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا، وخاصة على القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والتعليم، ففي مجال الشغل، فإن ما لا يقل عن 58,3% من السكان النشيطين يوجدون خارج دائرة الشغل، فأزيد من 13 مليون و970 ألف مواطن(ة) من بين أكثر من 25 مليون شخص ممن تتجاوز أعمارهم 15 سنة، يوجدون خارج سوق الشغل، أما الذين تمكنوا من ولوج سوق الشغل، فإن مليون و679 ألف منهم يشتغلون دون أجر، وتبلغ نسب المشتغلين/ات دون أجر 39,3% في صفوف النساء، و45,5% في صفوف الشباب أقل من 25 سنة، و11,2% لدى البالغين 45 سنة فما فوق، و21,2% بالنسبة للأشخاص بدون شهادة، و9,9% بالنسبة لحاملي الشهادات، مع العلم أن أغلبية الأجراء لا يتلقون الحد الأدنى للأجر، يضاف إلى ذلك أن 273000 شخصا في سن العمل غادروا سوق الشغل قبل جائحة كورونا، وحوالي 900000 فقدوا عملهم خلال الجائحة، يضاف إليهم جميعا مليون و107 آلاف شخص من المعطلين، هذا الوضع جعل أكثر من 20 مليون مغربي(ة) يوجدون في وضعية فقر حاد ضمنهم حوالي ثمانية ملايين يعيشون تحت عتبة الفقر.

أما القطاع الصحي العمومي فهو في وضعية كارثية، فإنفاق الدولة عليه لا يتجاوز 5% من الميزانية العامة وأقل من 2% من الدخل الوطني وأقل من 5% من الناتج الداخلي الخام (توصي منظمة الصحة العالمية بما لا يقل على 12) يضاف إلى ذلك قلة وريادة المستشفيات والمستوصفات والتجهيزات والخصائص المهول في الموارد البشرية، وتسليع الولوج إلى الصحة عبر استنابات وتشجيع القطاع الخاص مما يجعل الأغلبية الكبيرة من الجماهير الشعبية الكادحة غير قادرة على الولوج إلى العلاج والدواء خاصة بالنسبة للأمراض المعقدة كأمراض القلب والشرابيين والقصور الكلوي والأمراض النفسية والعقلية والسرطان والالتهاب الكبدي، التي تتطلب علاجات مستمرة بينما يصطدم المصابون بهذه الأمراض بأثمنة خيالية للأدوية والتجهيزات الطبية المتعلقة بها تفوق بأضعاف إمكاناتهم وقدراتهم الشرائية، وهو ما يدفع

في تحولات بنية الطبقة العاملة وتوسع الرهاشة والاستغلال

، خصصت الجريدة ملف هذا العدد لإعطاء المتتبع والمتأمل نظرة راهنة في تعريف الطبقة العاملة، انطلاقاً من اجتهادات مناضلين متابعين نظرياً وميدانياً للموضوع، تهم استقصاء اتجاهات التطور الكمي والتنوعي للطبقة العاملة ببلادنا من جهة وتشخيص واقعي لأوضاع بعض مكوناتها من جهة أخرى خاصة في القطاع غير المهيكل وفي الوحدات الصناعية والخدمات الأجنبية المستقرة بالمغرب.

في سياق متابعة ومساهمة الجريدة في دينامية التنظيم نحو إعلان حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وفتح نقاشات حول جوانب تهم هذه الدينامية، وتعزيز تحليل التشكيلة الاجتماعية خاصة مع التطورات التي تعرفها هذه التشكيلة ومكوناتها الطبقيّة ارتباطاً بالتطورات المادية للمجتمع، وخاصة منها الطبقة العاملة، وما يطرحه ذلك من إشكالات تهم تعريف الطبقة العاملة

بصد التحولات في سوق الشغل وبنية الطبقة العاملة المغربية

عبدالله لفناتسة

الإنتاج الرأسمالية وتنتج سلعا حاملة لقيمة تبادلية كباقي السلع المعروضة في السوق الرأسمالية. وبالتالي فإن الدولة مالكة وسائل الإنتاج العمومية، أصبحت تمثل "باطرونا عمومياً" يستحوذ على فائض القيمة الذي تنتجه الطبقة العاملة بهذه المؤسسات وتحوله لفائدة الطبقات السائدة.

وهكذا بقدر ما يتقدم مسلسل تسليح الخدمات العمومية، فإن ماجوري المؤسسات العمومية المنتجة لهذه "السلع" الجديدة يلتحقون بالطبقة العاملة المغربية.

13 أما المدرسون العاملون بالقطاع الخاص الذين بلغ عددهم خلال الموسم (2015-2016): 67730 (60% منهم نساء)، فإنهم يشكلون جزءاً من الطبقة العاملة المغربية. إذ لا يجب النظر إلى الأستاذ بالتعليم الخاص كمجرد مربّي للأطفال، بل إنه "عامل منتج حين ينهك نفسه أثناء العمل لإثراء مالك المدرسة، علاوة على معالجة رؤوس الأطفال...". فهو ينتج سلعة حاملة لفائض القيمة الذي يستحوذ عليه الرأسمالي مالك المدرسة، مقابل أجر أي ثمن قوة عمل الأستاذ الخاضع للاستغلال الرأسمالي كأي عامل في معمل أو معمل في مصنع خاصة... إلا أن أغلب أساتذة القطاع الخاص لا يرون أنفسهم عمالاً. لذلك فهم يعزلون، في سعيهم لتحسين أوضاعهم، عن باقي مكونات الطبقة العاملة المغربية.

14 فضلا عن ذلك، ونظراً للطبيعة التبعية للرأسمالية السائدة بالمغرب وقيام العديد من الشركات الخاصة بدور المناولة لفائدة شركات عالمية، فإن الطبقة العاملة المغربية الخاضعة أصلاً لاستغلال مضاعف، ظلت تتأثر مباشرة بالأزمات المتسارعة التي هزت الرأسمالية العالمية في العقود الأخيرة. هذه الأزمات ساهمت بدورها في التحولات الكمية والتنوعية العميقة التي ميزت بنية الطبقة العاملة المغربية. والتي تسارعت (أي التحولات) مع مطلع القرن الحالي على إثر بدء العمل بعدد من اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب (الاتحاد الأوروبي: 2000، تركيا: 2006، أمريكا: 2006...).

15 سجل حجم الشغل خلال الفترة 2014-1999، تراجعاً ب: 13600 منصبا كمتوسط صافي سنوي بقطاع الفلاحة و7500 منصبا بقطاع الصناعة. بل إن الوضع تفاقم إثر الأزمة الرأسمالية لسنة 2008 حيث بلغ فقدان مناصب الشغل بالقطاعات على التوالي 23900 و16500. وبالموازاة ظل قطاع الخدمات يحدث 84500 منصب شغل كمتوسط سنوي،

حيث أصبحت قطاعات الخدمات والزراعة والبناء والأشغال العمومية تستحوذ على نصيب الأسد من مجموع الشغل بالمغرب، علماً بأن القطاعات المذكورة تتميز عموماً بهشاشة الشغل وتردي ظروف العمل.

17 وهكذا وأخذاً بعين الاعتبار باقي فئات الماجورين الذين أصبحوا خاضعين لعلاقات الإنتاج الرأسمالية (شركات الحراسة والنظافة والبستنة، وجمع القمامة، والصالونات العصرية للحلاقة والتجميل، ومؤسسات التعليم الخاص، والمصحات الخاصة...)

العمل الصناعية استمرت في الارتفاع بالموازاة مع الاستغناء عن آلاف العمال والعمالات، أي بعبارة أخرى ارتفاع مستمر لنسبة الاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة الصناعية.

صحيح أن هذه الخاصية مرتبطة بتطور نمط الإنتاج الرأسمالي بشكل عام، لكنها تعمقت بفعل تطبيق برنامج التقويم الهيكلي ابتداء من سنة 1983 وتسارعت وتيرتها بعد دخول المغرب لعدد من اتفاقيات التبادل الحر في نهاية التسعينات من القرن الماضي.

• منذ الثمانينات من القرن الماضي خضعت أغلب البلدان الرأسمالية التبعية ومن ضمنها المغرب، لإملاءات إمبريالية صارمة في إطار ما سمي ببرامج التقويم الهيكلي تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية. وقد كان لهذه السياسات التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود آثار وخيمة على الأوضاع الاجتماعية للجماهير الشعبية وعلى سوق الشغل والطبقة العاملة خصوصاً.

• كما أدى مسلسل الخصخصة إلى تغيير الوضع القانوني لآلاف العمالات والعمال الذين انتقلوا من القطاع العام إلى القطاع الخاص. بل إن العديد منهم تم تسريحهم من طرف الرأسماليين الخواص الذين استولوا على الضيعات والمنشآت الصناعية والخدمات المخصصة.

إن مسلسل الخصخصة لم يؤثر سلباً على أوضاع العمال وباقي الماجورين الذين فقدوا استقرارهم المهني ومكاسبهم التشغيلية فحسب، بل ساهم أيضاً في المزيد من تركيز وسائل الإنتاج والثروة في يد أقلية من الرأسماليين المحليين والشركات متعددة الاستيطان.

10 المؤسسات العمومية التي تشغل حوالي 130000 أجيراً أي 15% من شغيلة القطاع العام بالمغرب، خضع جزء منها للخصخصة ولنطق السوق منذ الثمانينات من القرن الماضي. مما أدى إلى تراجع في مكتسبات أجرائها، بدءاً بضرب استقرار العمل وتسريح الآلاف منهم إما بشكل مباشر (صوديا، كوماغري، لاسامير، كوماناف...) أو غير مباشر عبر "المغادرة الطوعية"، وتشغيل أجراء جدد بعقود محدودة عن طريق شركات الوساطة... إلى غيرها من التراجعات التي مست مكتسبات اجتماعية أخرى (كالتقاعد...).

11 وتتميز شغيلة المؤسسات العمومية برصيد النضالي العريق ونسبة للتنقيب مرتفعة نسبياً وتعبئة نضالية عالية لا تحدها سوى البيروقراطية والفساد النقابي المستشري في معظم هذه المؤسسات والذي تصونه الدولة وتغذيه.

إن جزءاً كبيراً من ماجوري المؤسسات العمومية ينتمون للطبقة العاملة المغربية، ونعني بهم عمال وعاملات المؤسسات العمومية السوقية (les établissements publics marchands) أي تلك المقاولات التي تنتج خدمات عمومية مؤدى عنها أو تنتج سلعا وفقاً لقانون السوق (النقل الحضري والسككي والجوي، الماء والكهرباء، الفوسفاط والأسمدة...).

ذلك أن هذه المؤسسات أصبحت خاضعة بشكل تام لعلاقات

• اتسم التوزيع القطاعي للشغل بالمغرب في العقود الثلاثة الأخيرة بتحويلات كبرى، نتيجة من جهة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية وما تلاها من تقسيم جديد للعمل، ومن جهة ثانية كانعكاس لتطور الرأسمالية التبعية بالمغرب وهيمنة اقتصاد الربح وتحكم الرأسمال الكبري التابعة أو المقربة من القصر في رسم السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية.

• فقد تراجعت حصة الشغل الصناعي ما بين سنتي 2000 و2015 من 13.2% إلى 11.3% بفعل تقلص الأنشطة الصناعية التقليدية (النسيج والألبسة...)، وهروب الرأسمال نحو قطاعات أكثر ربحية أو نحو تلك التي استفادت من الإعفاءات الضريبية والدعم العمومي السخي في إطار المخططات القطاعية (المغرب الأخضر، وتسريع التنمية الصناعية، والاستراتيجية الطاقية، وتطوير التنافسية اللوجستية، أليوتيس...). فما عادت الصناعة التحويلية تمثل سوى 10.3% من مجموع الشغل، وتشغل 1102000 شخصاً (ضمنهم حوالي 1800 طفل و34000 ممن تجاوزوا 60 سنة من عمرهم). كما تراجعت الصناعة المنجمية ولم تعد تمثل سوى 0.49% وتشغل 52000 شخصاً.

• ويعتبر القطاع الأول أي الفلاحة والغابات والصيد البحري، ثاني مزود للشغل بالمغرب بحيث يمثل 40% من مجموع الشغل ويشغل 4043000 نسيطا مشغولاً ضمنهم 45000 طفلاً و515000 ممن تجاوزوا 60 سنة من عمرهم. وتمثل النساء 41% من الشغل القروي.

• أما الخدمات فقد ارتفعت حصتها في سوق الشغل في نفس الفترة (2000-2015) من 34.7% إلى 40.2%، أي بزيادة متوسطة سنوية تقدر بـ 87000 فرصة شغل ناتجة عن خلق 24000 شغل بفرع التجارة وإصلاح المعدات المنزلية، و1300 شغل بفرع "الخدمات الشخصية" و11000 شغل بالنقل الطرقي و9000 شغل بالفنادق والمطاعم...

• ويمثل قطاع البناء والأشغال العمومية 9.7% من سوق الشغل (1042000 شغيلة).

وكانت هذه النسبة قد ارتفعت من 6.2% سنة 2000 إلى 9.84% سنة 2011، ثم تراجعت إلى 9.3% بعد انفجار الفقاعة المضاربائية التي دمرت حوالي 70000 منصب شغل سنوي 2012 و2013.

• وهكذا، ضمن حوالي 129000 فرصة شغل كان الاقتصاد المغربي يخلقها سنوياً ما بين 2000 و2014، لم يكن نصيب قطاع الصناعة سوى 1000 فرصة (كمتوسط سنوي) ناتجة عن إحداث (4000 في الصناعة الغذائية و4000 في الحديد والأثاث و2000 في فرع تركيب السيارات وصناعة الآلات الكهربائية) من جهة، ومن جهة ثانية تدمير 9000 منصب شغل في السنة بفرع النسيج والألبسة.

• تراجع التشغيل بالقطاع الصناعي يعكس أيضاً المنحى العام للاستثمار في التكنولوجيا على حساب العمل. أي أن إنتاجية

الهشاشة في العمل

عبد الله حسبي

بدل الصناعات التحويلية، واعتبار الدولة الاستثمار في الموارد البشرية مجرد تكاليف تثقل كاهل الميزانيات، فلا عجب إذن أن يصل الاقتصاد إلى حافة الإفلاس، والذي عبر عنه رأس الدولة بإعلان فشل النموذج التنموي.

هذا، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن ما سهل تمرير تلك السياسات اللاشعبية والمكرسة للهشاشة على نطاق واسع، هو الضعف الشديد للحركة النقابية، بحيث لا تتجاوز نسبة المنخرطين 4% من المأجورين، ناهيك عن هيمنة البيروقراطية على النقابات؛ وتشرذم وضعف انفراس القوى اليسارية وسط الجماهير الشعبية، وغياب الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين.



3 - في أشكال الهشاشة في الشغل

تتعدد أشكال العلاقات الشغلية الهشة، ويبقى التفاوت فيما بينها يختلف من حيث درجة الشدة لا غير، وننوه هنا لأبرز أوجهها.

أ- تداريب الدراسة والتكوين Les stages:

تشكل التداريب فرصا ثمينة للباطرون للتحصول على يد عاملة مؤهلة دون مقابل، وتغنيهم جزئيا عن البحث عنها، كما تمكنهم من استغلالها إلى أقصى حد، فالمتدرب للتحصول على شهادة أو دبلوم نجده يتحمل ظروف العمل مهما كانت صعوبتها، أو الاستغلال مهما كانت قساوته، كما أنها أي التداريب تمكن من انتقاء أكثر الأطر خنوعا.

ب- فترة الاختبار وعقد الشغل محددة المدة:

تتيح شرعنة فترات الاختبار للباطرون إمكانية استغلال العمال والمستخدمين والأطر أبشع استغلالا، والتخلص منهم دون أدنى تبعات بحجة أنهم لم يؤدوا واجبهم كما يجب، وهي فرصة تعفيهم من إبرام عقود محددة المدة.

كما يعد عقد الشغل محدد المدة أحد الأوجه البشعة لشرعنة الهشاشة، فالأجير يفرض عليه الخنوع وعدم الدفاع عن حقوقه في إطار نقابي مخافة فقدان الشغل.

هذا، وإذا كانت المدونة تتيح للمشغلين تمديدها إلى حدود عامين في القطاع الزراعي، وبشروط سهلة في

بظلالها على الأوضاع، هذا وبدل التوجه نحو معالجة أصل الكارثة، هناك سعي حثيث للدول الرأسمالية المعنية إلى تحميل تبعاتها للطبقات العاملة والشعوب، عبر المزيد من الهجوم على ما تبقى من المكتسبات، وتكريس وتوسيع نطاق الهشاشة.

وعلى الصعيد المحلي، فإذا كانت الهشاشة مرتبطة بالنظام الاقتصادي السائد المبني على الربح، والاحتكار، والمضاربة، والتبعية للإمبريالية، وخاصة فرنسا، فتطورها السيء ذو صلة بأزمات النظام الرأسمالي العالمي، وبالشروط القاسية الناتجة عن ثقل المديونية والتي تملئها المؤسسات الامبريالية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كالتقشف والخصوصية

ما يلاحظ من طرف المهتمين والمتتبعين لتطورات سوق الشغل، هو أن الهشاشة أصبحت تفرض هيمنتها عليه، الشيء الذي يطرح تحديات كبيرة على الحركة النقابية المناضلة والقوى اليسارية الطامحة لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

فماذا نعني بالهشاشة؟ وما هي أسبابها؟ أشكالها؟ أحجامها؟ وما هي السبل للتعاطي معها؟

سنحاول في هذه المقالة التفاعل مع هذه الأسئلة، علما أن الإجابة عنها تبقى في آخر المطاف جماعية.

1 - في مفهوم الهشاشة

نعني بالهشاشة انعدام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي الناجم عن انعدام أو ضعف الدخل الكفيل بتحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة، وعدم ثبات المكتسبات القابلة للضياع في كل وقت وحين، وانعدام الاستقرار على مستوى العمل، وضعف أو انعدام الحماية الاجتماعية، وضبابية في المستقبل يتولد عنها قلق دائم، إن لم نقل انعدام الثقة فيه.

2 - في أسباب الهشاشة في الشغل

على العموم تحتاج الرأسمالية إلى جيش من اليد العاملة لاستغلالها عند الحاجة بأبخص ما يمكن من الأثمان، وليشكل أداة ضغط على الطبقة العاملة لكبح نضالاتها الاقتصادية، ووضع حد لطموحاتها السياسية (بناء الاشتراكية)، ومن هذا المنطلق فالهشاشة هيكلية في النظام الرأسمالي، لكن توسعها أو انكماشها رهين بموازين القوى في الصراع بين الطبقة العاملة والجماهير الكادحة من جهة والبورجوازية ومن يدور في فلكتها من جهة ثانية، ففي فترات المد النضالي وتعاضم قوة الطبقة العاملة والشعوب إثر نجاح الثورة البلشفية وتوسع نطاق حركات التحرر، استطاعت الطبقة العاملة وعموم الشغيلة مراكمة مكاسب هامة اقتصادية تنظيمية واجتماعية، وعلى رأسها الاستقرار في الشغل، لكن مع دخول الرأسمالية في أزمة خانقة في سبعينيات القرن الماضي، واختلال موازين القوى لصالحها، عملت البورجوازية على التأقلم مع الوضع الجديد، واضعة نصب أعينها الحفاظ على معدلات الربح من الانزلاق، وهكذا شنت منذ مطلع الثمانينيات هجوما مضادا منسقا وقويا تحت يافطة "النيوليبرالية"، وهو ما ترجم عمليا من خلال تسليح اليد العاملة، وتقليص تكاليفها، والإجهاد على مكتسباتها فيما يخص استقرار العمل والأجور والحماية الاجتماعية، مما أدى إلى تطور الهشاشة بشكل سيء، وازداد الوضع سوءا وقتامة مع الانهيارات الكبرى التي طالت الأنظمة البيروقراطية في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، وسيادة الليبرالية المتوحشة على الصعيد العالمي بفعل الاختلالات الكبرى في موازين القوى لصالح الرأسمال، الذي أصبح يعمل جاهدا على فرض شروطه على قوة العمل عالميا تحت يافطة "العولمة الرأسمالية" عبر إخضاعها لقانون العرض والطلب.

والملفت للنظر أن الرأسمال في مواجهة هكذا وضعية، ولاستعمال أقل ما يمكن من الموارد البشرية، وتحقيق أرباح عالية وسريعة، لجأ إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة، ووجه استثماراته بالأساس نحو المضاربات المالية والعقارية وفي السلع والخدمات على حساب الصناعة والفلاحة، مما ساهم في انفجار أزمة اقتصادية ومالية حادة سنة 2008، لازالت حتى الآن ترخي

ومرونة الشغل، الشيء الذي أدى إلى تدمير ممنهج لقوى الإنتاج، ناهيك عن ارتهاق الاقتصاد للاستثمارات الخارجية، والتساقطات المطرية، وتركيزه على الخدمات

**والملفت للنظر
أن الرأسمال
في مواجهة هكذا
وضعية، ولاستعمال
أقل ما يمكن من الموارد
البشرية، وتحقيق أرباح
عالية وسريعة، لجأ إلى
توظيف التكنولوجيا الحديثة،
ووجه استثماراته بالأساس
نحو المضاربات المالية
والعقارية وفي السلع
والخدمات على حساب
الصناعة والفلاحة**

تجّة مقال الهشاشة في العمل

مرسوم توسيع العمل بالعقود المحددة المدة ، والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 06 غشت 2020 تحت رقم 2.19.793، وهو المرسوم الذي حظي للأسف بموافقة النقابات الأكثر تمثيلية حسب تصريح وزير الشغل، بالرغم من أن مضامينه أخطر من مضامين المشروعين الأتفي الذكر، لكونه يضيف إلى الحالات السبع المقررة بمدونة الشغل حالات جديدة ، ليصبح عدد الحالات التي يمكن اللجوء فيها إلى عقد الشغل محددة المدة 18 حالة، وأكثر من ذلك فهو يوسع من دائرة القطاعات التي يمكنها اللجوء إلى تلك العقود، فبعد أن كانت الفقرة الأخيرة من المادة 16 من مدونة الشغل تشير إلى إبرامها في بعض القطاعات، تم تعميمها على قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة والصناعة التقليدية، وبهذا تجد الطبقة العاملة وعموم المأجورين أنفسهم أمام عدوان جديد على استقرار العمل، وهو ما يجد ترجمته في المزيد من تكريس الهشاشة المتفشية أصلا في عالم الشغل ببلادنا.

5 - أرقام ناطقة تعكس مدى كارثية هشاشة الشغل بالمغرب

في مذكراتها للسنوات الثلاثة الأخيرة ، سجلت المندوبية السامية للتخطيط ((HCP) تراجعاً مستمراً في معدل التشغيل، من 46,7% سنة 2017 إلى 46,2% سنة 2018، ليصل إلى 41,6% سنة 2019، وهو ما يعني بالنسبة للرقم الأخير أن أقل من 11 مليون نشيط من أصل ما يزيد عن 26 مليون هم فقط يشتغلون، وهو رقم من أدنى المستويات على الصعيد العالمي، وذلك المعدل جد متدني وسط النساء، إذ يصل إلى 21,5%؛ زيادة على أن 50% من المأجورين لا يتوفرون على أية عقدة عمل، ورغم ذلك لازالت الدولة والباطرونا والبنك العالمي يثيرون موضوع المرونة !!!، وهناك 40% من المشتغلين يعملون لساعات مضطربة تفوق 48 ساعة أسبوعياً، و75% لا يتوفرون على تغطية صحية.

وحسب ما قدمته الشبيبة العاملة في ندوتها، فإن: 40% من الأجراء يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، و40,9% من الذين يبلغون سن التقاعد لا يصلون إلى 3240 يوم عمل المطلوبة للحصول على التقاعد؛ وأن متوسط الأيام المصرح بها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا تتعدى 212 يوم عمل، أي فقط 8 أشهر في السنة !!، وأن 50 ألف عامل وعاملة في الإنعاش الوطني محرومون من أية حماية اجتماعية أو حقوق رغم اشتغالهم مع الدولة.

6 - في الختام

خلال الأربعين سنة الأخيرة، عرفت تركيبة الطبقة العاملة تغييراً جذرياً بحيث أصبحت الهشاشة طاغية عليها، الشيء الذي يشكل ضغطاً على الجزء القار منها.

هذا، وتلقى هذه الفئة عراقيل وصعوبات كبيرة فيما يخص الانخراط في العمل النقابي، يزيدا تعقيدا تهرب القيادات النقابية من ذلك مخافة المتاعب والالتزامات التي تتطلبها، ولأنها لن تستفيد منها ما دامت تفتقد للحق في التمثيل في الانتخابات المهنية.

إن هذا لا يعفي المناضلين النقابيين والهيئات الحقوقية والقوى السياسية الديمقراطية واليسارية بالخصوص من فضح ما يتعرضون له من استغلال بشع، ومن العمل على تنقيحهم ودعم نضالاتهم، وأكثر من ذلك الارتباط بهم في أحيائهم وقراهم وأماكن تواجدهم للانخراط في النضالات الشعبية وفي الصراع الطبقي العام.

أن انتشار هذا النوع من الشركات أصبح يتخذ شكلاً سرطانياً، وقد غزا بقوة القطاعات العمومية وشبه العمومية والوظيفة العمومية.

و - شركات المناولة:

شركات المناولة أو المقاولات من الباطن (Sous-traitance)، هي مقاولات في خدمة مقاولات أخرى، بحيث تقوم بذات النشاط الذي تقوم به المقاولات الأصلية أو بنشاط مكمل لنشاطها، عمال هذه المقاولات يتعرضون لاستغلال مضاعف، وكثيراً ما يعانون من هضم الحقوق التي تضيع ما بين الشركة الأصلية والشركة المستغلة، ناهيك عن الإغلاق والتسريح الجزئي أو الكلي بمرور تراجع الطلبات، أو تغيير وجهتها نحو شركات أخرى أو دول أخرى.

ز - أشكال أخرى:



إضافة إلى غزو الهشاشة للوظيفة العمومية انطلاقاً من قطاعي التعليم والصحة؛ هناك العمل بواسطة المنصات الإلكترونية أو غيرها، حيث يعرض العامل (ة) من الحضور إلى مقر العمل، إذ يمارس عمله الذي يتقاضى عنه أجراً معيناً انطلاقاً من منزله، وبحكم شكل العمل يجد العامل/ (ة) نفسه أعزل أمام رب العمل.

هذا، ويعاني العاملات والعمال بالمناطق الحرة من أشجع أنواع الاستغلال، وهم محرومون من الحق في التنظيم النقابي والاحتجاج، كما نجد الباطرونا الأجنبية تستفيد من محاباة السلطات لها، وذلك مهما كان حجم هضمها لحقوق العمال وخرقها لقانون الشغل.

4 - في آخر تطورات الهشاشة في العمل

ظل هاجس تلبية مطلب توسيع نطاق العقود المحددة المدة (CDD) المطروح من طرف نقابة الباطرونا الاتحاد العام لمقاولات المغرب (UGEM) يؤرق الحكومات، ففي سنة 2005 أعدت الحكومة مشروع مرسوم رفضته النقابات باعتباره يشكل تراجعاً عن المبدأ القاضي باعتبار عقد الشغل غير محدد المدة (CDI) هو الأصل، وقد أعادت الكرة في 14 فبراير 2015 بمشروع جديد عمد إلى تحديد القطاعات والحالات التي يمكن فيها إبرام تلك العقود، لكن مرة أخرى واجهته النقابات بالرفض، لكن في هذا الصيف ، وبضغط قوي من الباطرونا ، التي طالبت بإدخال الكثير من المرونة لتجاوز آثار وتداعيات جائحة كوفيد 19، تم تمرير

القطاعات الأخرى، فإن ما يجري على أرض الواقع لا يمت بأية صلة بالقانون، فلتفادي تحوله إلى عقد غير محدد المدة، نجد أن جل العقود تضخ قبل موعدها، وقد تجدد بلا حدود، مما يبقي الأجير على الدوام تحت رحمة المشغل.

ج - مدة العمل:

شرعت مدونة الشغل التخفيض من الأجر تبعاً للتخفيض من ساعات العمل، وهو ما يؤدي إلى تراجع الدخل، وهذا يشكل تراجعاً خطيراً عن ما نص عليه ظهير 18 يونيو 1936 من أن تخفيض ساعات العمل لا يترتب عنه تخفيض الأجر، كما أنها أتاحت للمشتغلين عند الحاجة تشغيل أجرائهم خارج أوقات العمل العادية لمدة ساعتين في اليوم، وقد تصل في مجموعها إلى 100 ساعة في السنة، مع عدم إخضاعها للقانون الخاص بالساعات الإضافية.

ذ - الفصل والتسريح من العمل:

زيادة على الفصل التأديبي، هناك إمكانيات للقيام بتسريحات جماعية بدعوى إعادة هيكلة المقاولات، أو لأسباب تكنولوجية أو اقتصادية، أو عند تغيير الآلات والمعدات، وتجهتد الباطرونا في اختلاق الأسباب للتخلص من العمال المرسمين، وبالتالي التخلص من تكاليف واجباتها اتجاههم، كما تجدها تستغل أية ظرفية للقيام بذلك، كما هو الشأن مع جائحة "كورونا"، ودوما تجد أجهزة الدولة ومؤسساتها مجندة لمساعدتها في تمرير مخططاتها.

هـ - شركات الوساطة (Sociétés d'intérim):

هي شركات للسمسرة في اليد العاملة، ذات طابع ريعي بامتياز، إذ لا تقدم أية قيمة مضافة للإنتاج، ونشاطها يقتصر على وضع أجراء مؤقتين محسوبين عليها رهن إشارة المؤسسة أو المقاول المستعملة، التي تقوم بتحديد عملهم والإشراف عليهم، ومراقبتهم وتوجيههم أثناء مزاولتهم أعمالهم دون أدنى التزام تجاههم، تعمل هذه الشركات في أحسن الأحوال بعقد محددة المدة، ومعها يعيش العامل/ (ة) تحت ضغط فقدان الشغل في أي وقت وحين لأبسط شكاية ضده، وهم على العموم عمال بدون حقوق، ويعانون من أشجع أنواع الاستغلال، كما تتميز أجورهم بالهزال، وغالباً ما يحرمون من أية تغطية اجتماعية، والملفت للنظر

أوضاع الطبقة العاملة في ظل القطاع غير المهيكل

محمد شويبا

والنظافة والتعليم الخصوصي وغيرها من الخدمات ويشغل قطاع التجارة غير المهيكلة نسبة مهمة من العاملين كالباعة المتجولين والباعة بالتقسيط وتجار نصف الجملة الذين يشتغلون مع الشركات الكبرى في القطاع المهيكل بآليات القطاع غير المهيكل أي خارج المحاسبة المالية الرسمية وخارج القانون وخارج الإدارة، هناك كذلك قطاع النقل الذي يخترقه نظام الامتيازات والريع والذي تعترف به الدولة وهو مجال واسع للاستغلال والفساد ...

لا يمكن اعتبار العاملين والعاملات في القطاع غير المهيكل حالة البروليتاريا أو جيش العاطلين بل هذه الطبقة الاجتماعية لها موقع في الإنتاج ولها تأثير على الإنتاج وبالتالي يمكن بخلق شروط الوعي الطبقي أن يصبح لها

من خلال ما سبق نستنتج أن القطاع غير المهيكل يكتسي أهمية قصوى تحت النظام التبعية من حيث الاستثمار في المشاريع الصغرى غير المهيكلة ومن حيث توفير فرص الشغل ومن حيث المساهمة في الرأسمال الثابت والقيمة المضافة وفرص التشغيل واغناء الرأسمال المادي لبلادنا ويتم هذا خارج الأطر القانونية والمؤسسية مما يفسر اندماجه بالفساد العام السياسي والاقتصادي والمالي.

الثاني: أوضاع العاملين والعاملات بالقطاع غير المهيكل وإمكانات النضال إلى جانبهم

إن طبيعة القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة تتم في إطار التشغيل الذاتي والمقاولات الصغرى وحتى المتوسطة الغير قادرة على الاندماج في النظام القانوني

منذ بناء النظام التبعية والسياسات الاقتصادية المرتبطة به تشكل قطاع غير مهيكل إلى جانبه يغذيه ويتغذى منه وبذلك الاقتصاد المغربي تأسس على القهر الطبقي المتمثل في الاستغلال المكثف للطبقة العاملة المغربية وأسوأ منها ظروف العمال والعاملات وأكثر انسحاقا في القطاع غير المهيكل..

في هذه الورقة سنتناول أوضاع الطبقة العاملة في ظل القطاع غير المهيكل في محورين:

الأول: حول مفهوم القطاع غير المهيكل ومكانته وحجمه ضمن الاقتصاد التبعية وتداخله مع نظام الريع والامتيازات وأسباب توسعه.

يختلف الدارسون حول مفهوم القطاع غير المهيكل عند مقاربتهم لإشكالية التنمية في دول العالم الثالث فهناك من يضعه كقطاع منفلت من القانون والمؤسسات الرسمية وهناك من يسميه قطاعا موازيا للاقتصاديات المهيكلة ومرتبطة باختلالاتها وتناقضاتها وافرازا لأزماتها خصوصا في الأنظمة الرأسمالية التبعية وعموما تعطي اليونسكو تعريفا عاما لهذا النمط من الإنتاج فهو قطاع يضم وحدات إنتاج صغيرة ضعيفة التنظيم وليس بها فصل بين الإنتاج والرأسمال كعامل للإنتاج، وتهدف إلى توفير فرص للشغل وبعض البضائع الموجهة للسوق وهناك من يضيف معايير أخرى لهذا التعريف كعدم الانضباط للنظام الضريبي وقوانين السلامة والصحة العامة.

وقد عرف المغرب مبكرا نمو القطاعات غير المهيكلة إلى جانب إرساء النظام الاقتصادي التبعية، إذن اختيارات النظام الاقتصادي التبعية منذ بداية الستينات حسب تفاهات اكس لبيان فرضت موضوعيا تشكل أطراف الاقتصاد الطفيلي والاجرامي في بعض جوانبه فنظام الامتيازات والريع الذي ظل موازيا للاقتصاد المغربي كالاتجار في البشر وغسل الأموال والتهرب الكبير وإنشاء مكاتب استراتيجية في قطاع المناجم وتدبير الماء والكهرباء لا تمر عبر المالية والميزانية العامة ولا عبر الآليات المؤسسية كالحكومة والبرلمان.

إلا أن التوسع الكبير للقطاع غير المهيكل سيعرف توسعا كبيرا بعد تطبيق سياسة التقويم الهيكلي منذ 1981 عمقته السياسات النيولبرالية المتوحشة وبالرجوع إلى تقارير المندوبية السامية للتخطيط التي يرأسها الاتحادي أحمد الرحيمي خصوصا التقرير الأخير بعد إجراء بحث وطني موسم 2013-2014 بعد البحث الذي أجري سنة 2007 وسنة 1999، هذا البحث الذي تم تقديمه سنة 2018 والذي يعتبر القطاع غير المهيكل جزءا من الاقتصاد الوطني بعد أن استبعد القطاعات ذات الطابع الاجرامي منه معتبرا ذلك يقتضي مقاربات أخرى حسب رأي المندوب السامي.

حسب هذا التقرير الأخير أنتج القطاع غير المهيكل 185 مليار درهم سنة 2013 مشكلا من المصالح والخدمات بمعدل نمو 7 بالمائة سنويا منذ 2007 رغم الأزمة العالمية وخصوصا في قطاع التجارة وفي سنة 2013 استثمر القطاع غير المهيكل 3.366 مليار درهم بنسبة نمو سنوي 3.2% منذ 2007 وبذلك ساهم هذا القطاع في تشكيل الرأسمال الوطني الثابت بنسبة 1.1% خصوصا قطاع الخدمات 50% التجارة 32,5% الصناعة 12,2% والبناء 5.3% وفي نفس السنة ساهم القطاع ب 12,2% في القيمة المضافة وطنيا أي 11.5% من الناتج الداخلي الخام.

وفي سنة 2013 أيضا اشتغل في القطاع غير المهيكل 2.4 مليون عامل وعاملة مستثنى منه العمل الفلاحي ويمثل 36.3%

من العمال على المستوى الوطني وبلغ فيه المشغلون 233 ألف مشغل مستقل قاموا بتشغيل 420 ألف أجير بغلاف مال يصل إلى 11.4 مليار درهم من الكتلة الاجرية وطنيا.



تأثير على الصراع السياسي هذه الطبقة لحد الآن رغم بعض نضالاتها ومحاولات تنظيمها لا زالت خاضعة ليس فقط للاستغلال المكثف والقهر الطبقي والحرمان من مقومات العيش الكريم كالتعليم حيث لا يتعدى الجامعيون فيها 3% والحاصلين على التعليم الثانوي 7% بينما 90% لم يتجاوزوا التعليم الابتدائي ولم يحصلوا على أي تكوين بل يشتغلون بدون أجر مقابل تعلم بعض الحرف المرتبطة بقطاع الصناعة التقليدية كما لا يستفيدون من نظام التغطية الصحية بعد فشل نظام الرصيد ولا يقبلهم أي صندوق من صناديق الحماية الاجتماعية ولم تضع لهم الدولة أي نظام للحماية الاجتماعية لذلك نجد نسبة مهمة من الشيوخ لا زالت تشتغل ونسبة أخرى تحولت إلى التسول أو الاقتصاد ذي الطابع الاجرامي أو الحاط بالكرامة الإنسانية فهم لا يخضعون فقط للاستغلال بل للقمع والمنع والمطاردة والابتزاز من طرف أجهزة الدولة مثلا لا يسمح لهم بتنظيم أنفسهم ولا تعترف الدولة بجمعياتهم ولا تنظيماهم النقابية كما حصل في الدار البيضاء وبنو ملال ووزارات ووجدة وطنجة وتستفيد أجهزة الدولة من هذا القطاع غير المعترف به سياسيا مجالا للاغتناء عن طريق الفساد والمضاربة في المشاريع الموجهة لهذه الفئة كالاوقاف النموذجية كما أن اتحاد المقاولات المغربية ينتهز وضعية هذا القطاع غير المهيكل للمطالبة بإدماجه عبر التخفيف من الضرائب على المقاولات والمرونة في الشغل وتقليص الأعباء الاجتماعية على الشركات والتراجع على بعض القوانين الواردة في مدونة الشغل ...

وأخيرا هذه الطبقة المهمة المرتبطة بقطاع غير مهيكل على اليسار أن يهتم بها لأنها مؤهلة لأن تلعب دورا حاسما في بناء التنظيم وفي الصراع الطبقي والعمل على الارتقاء بوعيها الطبقي وإمكانية مساهمتها في التغيير والاطاحة بالنظام الاقتصادي التبعية وبمؤسساته السياسية القمعية والقهرية.

والضريبي والمؤسسي للاقتصاد التبعية لذلك هذه المشاريع غير المهيكلة 70%

منها لا يتعدى التشغيل فيها عامل ومساعد له برأسمال شخصي أو بالتضامن العائلي أو بالقروض من جمعيات ومؤسسات ظهرت منذ التسعينات تعتمد على التمويلات التضامنية لإنشاء مشاريع صغيرة بنسب فائدة عالية كما أن المقاولات الصغرى لا تتعدى نسبتها 17% تأتي بعدها التعاونيات والمشاريع العائلية وخدمات البيوت والمقاهي والمطاعم ولا تتعدى نسبة النساء 3% من المشتغلين في القطاع غير المهيكل إذا استثنينا خدمات البيوت وعاملات النظافة في شركات المناولة والسمسرة في البند العاملة لذلك لا تتعدى نسبة رئاسة المشاريع غير المهيكلة من طرف نساء 7% ورغم صغر حجم المشاريع غير المهيكلة فإنها توفر فرص عمل هائلة تصل إلى 2.4 مليون عامل وعاملة دون احتساب العمال والعاملات الزراعيين وكل هذه اليد العاملة مقصية من أي نظام للحماية الاجتماعية ولعل جائحة كوفيد 19 كشفت هذا الوضع حيث تقدم 24 مليون من المغاربة لطلب المساعدة من صندوق كورونا.

ويتوزع العمال على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية غير المهيكلة على قطاع المناجم الذي تخلت عنه الدولة لفائدة الشركات الكبرى خصوصا الشركات التجارية واحتكار التسويق كما هو الشأن في جرادة وتويسيت وبوعرفة وبنو دجيت وميدنت والراشدية وامبضر حيث يشتغل العمال المنجميون كميادين وبدون عقدة شغل ولا التزامات الحماية الاجتماعية وخارج القانون المنجمي المعدل على علاقته ولا مدونة الشغل كذلك قطاع البناء والاشغال العمومية بما فيه بعض المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تشتغل لفائدة الحكومة كذلك المشتغلون في القطاع الخدماتي مع الطبء والصيدلة والمحامين وشركات الاتصالات والتأمينات ومكاتب السمسرة والدراسات والقطاعات التي تخلت عنها الدولة في إطار الخصوصية كشركات الحراسة والاطعام

(16)
تطور
تركيبة
الطبقة
العاملة
ما بين
1999
و2016

الفرع الاقتصادي	2016			1999		
	تقدير حجم	حجم الشغل		تقدير حجم الطبقة	حجم الشغل	
		%	العدد		%	العدد
- الفلاحة، الغابة والصيد	1 000 000	39.1	4 040 000	1 100 000	47.3	4 075 000
- الصناعة الاستخراجية	40 000	0.5	50 000	50 000	0.6	55000
- الصناعة الغذائية	150 000	1.7	180 000	100 000	1.2	107 000
- النسيج والألبسة والجلد	150 000	4	412 000	250 000	7	606 000
- صناعات أخرى	230 000	4.7	481 000	240 000	4.8	410 000
- الكهرباء، الغاز والماء	35 000	0.4	40 000	30 000	0.4	37 000
- البناء والأشغال العمومية	800 000	9.9	1 023 000	500 000	6.4	547 000
- إصلاح السيارات والدراجات	80 000	1.9	196 000	70 000	1.8	153 000
- الفنادق والمطاعم -النقل والتخزين والاتصالات	280 000	2.9	304 000	120 000	1.6	135 000
	450 000	4.6	480 000	250 000	3.1	269 000

عن طريق السياسات العمومية (الإعفاءات الضريبية، الدعم العمومي، الحسابات الخصوصية للخزينة، الصفقات العمومية المشبوهة...)

2- وزارة المالية، "2016"، "Tableau de bord social".

3- المندوبية السامية للتخطيط، "النشرة الإحصائية"، 2017، صفحة 426.

4- "HCP"، "Note sur le marché du travail au Maroc entre 2000 et 2014".

5- حسب نفس الدراسة أعلاه، ارتفعت إنتاجية العمل بالقطاع الصناعي من 15840 درهم سنة 1982 إلى 19589 سنة 2002.

6- المجلس الأعلى للحسابات، "تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية"، يونيو 2016.

7- حسب نفس الدراسة أعلاه، ارتفعت إنتاجية العمل بالقطاع الصناعي من 15840 درهم سنة 1982 إلى 19589 سنة 2002.

8- المجلس الأعلى للحسابات، "تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية"، يونيو 2016.

يمكننا تقدير تطور حجم الطبقة العاملة من 3.2 مليون سنة 1999 إلى 3.5 مليون سنة 2016. وبذلك تكون الطبقة العاملة أهم قوة في المجتمع المغربي، كما ونوعا. فهي من جهة، تمثل ثلث الشغيلة المغربية وأكثر من 70% من فئة المأجورين. ومن جهة ثانية فهي وحدها تنتج فائض القيمة الذي تستحوذ عليه البرجوازية المحلية والعالمية ويشكل أساسا للتراكم الرأسمالي.

18) ونظرا لتمركزها في وحدات إنتاجية صناعية وفلاحية ومنجمية وخدمية... متوسطة وكبيرة، تبقى الطبقة العاملة النواة الأكثر تلاحما وانسجاما واستعدادا للنضال ضد النظام الرأسمالي التبعية القائم. ولا أدل على ذلك من المعارك العمالية التي ميزت السنوات الأخيرة بمعامل النسيج بالمنطقة الحرة بطنججة ومناجم جبل عوام وسكساوة واميني وبوزار وإيمضر ومطاحن الساحل والمعامل.

المصادر

1- لا تكتفي البرجوازية الكبرى المغربية بتكديس الثروة عبر أقصى استغلال للطبقة العاملة تحت إشراف دولة المخزن، بل إن هذه الأخيرة تقوم فضلا عن ذلك بتنمية ثروة الطبقات السائدة

تمة مقال خمسون سنة بعد تأسيس "منظمة إلى الأمام"

واغناء الفكر الاشتراكي وتأصيله في التربة المغربية
- سيرورة تطوير وتوسيع الحركة النضالية عبر بناء وتطوير وتنوع وتوحيد تنظيماتها الذاتية المستقلة.

- سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية عبر المساهمة في بلورة برنامج يركز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي على طريق الاشتراكية وتلتف حوله أكبر قوة سياسية واجتماعية ممكنة. هذه الجبهة التي لن تبني بين عشية وضحاها، بل من خلال مراكمة تجارب جبهوية مختلفة ونشر ثقافة الوحدة في النضال. وفي هذا الإطار، اعتبر النهج الديمقراطي أن الظرف الحالي يستوجب بناء جبهة ديمقراطية تضم كل القوى الديمقراطية وجبهة ميدانية ضد المخزن تضم كل القوى المتضررة من المافيا المخزنية، أيا كان موقعها الطبقي ومرجعيتها الايدولوجية، شريطة استقلالها وعدم رفضها الديمقراطية على الأقل كالية (الانتخابات).

- سيرورة بناء أممية ماركسية من أجل تجاوز الرأسمالية وبناء الاشتراكية.

المخزني والإمبريالية من جهة والطبقات الشعبية من جهة أخرى. وأن ذلك يتطلب بناء جبهة الطبقات الشعبية وقيادتها من طرف حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين الذي يجب أن يعطي أهمية خاصة لبناء وتنوع وتوسيع وتوحيد التنظيمات الذاتية للجماهير الشعبية والمساهمة في توحيد الماركسيين على الصعيد العالمي.

لذلك، اعتبر النهج الديمقراطي أن نضاله يندرج ضمن أربع سيرورات مترابطة بشكل جدلي ينعكس التقدم في إحداها ايجابيا على السيرورات الأخرى. ويعتبر النهج الديمقراطي أن سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين تلعب دورا حاسما.

- سيرورة بناء الحزب السياسي المستقل للطبقة العاملة المنظم لعموم الكادحين؛ إن هذه السيرورة تتطلب إبداع أشكال من التنظيم تساعد على التماسك بين الحركة النضالية للجماهير الكادحة وتنظيماتها الذاتية المستقلة وبين الحزب والعمل من أجل توحيد المناضلين والقوى التي تناضل من أجل القضاء على الرأسمالية والانفراس وسط الطبقات الكادحة

كما طور النهج الديمقراطي تصوره لهوية الشعب المغربي حيث اعتبر "أنه من الخطأ اختزال هوية شعبنا الغنية بتعددتها وتنوعها في لحظة من لحظات تشكلها وتطورها أو في مظهر أو بعد وحيد من أبعادها سواء كان هو الإسلام أو الأمازيغية أو العروبة أو الوطنية. لأن هذه الهوية هي مركب من كل ذلك إضافة إلى تطلعات المغاربة وإرادتهم في العيش المشترك أي إلى مشروعهم المجتمعي الذي يمثل في واقع الأمر حقلا ورهانا لصراع المشاريع التي تحملها الفئات والطبقات الاجتماعية المتصارعة". (1).

وقد مكن ذلك من تطوير تصور ومواقف النهج الديمقراطي من الأمازيغية التي لم يختزلها في اللغة والثقافة، بل سعى إلى ربطها بأساسها المادي (الأرض)، وكذا العروبة والإسلام. كما حظيت قضية المرأة لديه باهتمام خاص.

واعتبر النهج الديمقراطي أن المرحلة التي تمر منها بلادنا هي مرحلة التحرر الوطني من هيمنة الامبريالية وانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية؛ وأن ذلك يتطلب حل التناقض الرئيسي بين الكتلة الطبقة السائدة ونظامها

الشباب المغربي : إفرات واقع جديد بتحديات وآفاق نضال جديدة

حميد السوسي

المستجدات التي أفرزها الواقع الجديد؛ ففي الوقت الذي تتقدم فيه الدولة بخطى ثابتة نحو مأسسة التعليم عن بعد وتتمادى فيه إدارات المؤسسات الجامعية في الإجهاد على حقوق الطلبة لا تبدي الحركة الطلابية أي بوادر مقاومة منظمة. إن هذا الواقع الصعب الذي تعيشه الحركة الطلابية يتطلب تكثيف العمل الوحدوي قاعديا بين مكونات التوجه الطلابي الديمقراطي من أجل إطلاق دينامية نضالية وتنظيمية في مختلف المواقع الجامعية.

• الشباب أكثر الفئات المتضررة من التصفيق على الحريات

كعادته استغل النظام المخزني جائحة كورونا ليكثف من إجابته القمعية من أجل تقوية قبضته على الشباب الكادح لمواجهة المطالب المشروعة لأبناء الشعب المغربي،



ففي الوقت الذي يمضي فيه أبرز رموز حراك الريف الشباب الاحكام القاسية والظالمة لا لشيء سوى لمطالبتهم باسسط حقوقهم من صحة وتعليم وتشغيل، يشن النظام المخزني حملة اعتقالات رهيبية بداية بمعقلي العيش الكريم بجرادة ومعقلي بني تجيت الدين طالبوا بحقهم الطبيعي في الشغل بالاضافة الى القمع الرهيب المسلط على الاقلام الحرة على رأسها الصحفي الشاب عمر الراضي الذي زج به في دهاليز السجون كضريبة لتمسكه بالكلمة الحرة. كما شهدت هذه الازمة مزيدا من التصفيق على حرية التعبير في العالم الرقمي، اذ عرفت الأونة الاخيرة عددا متزايدا من المتابعات على خلفية تديوانات على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي.

• مهام المرحلة

لعب الشباب تاريخيا دورا طليعيا في حركات التحرر الوطني فقد اثبتوا قدرتهم على لعب أدور هامة ومحورية في دفع الصراع الطبقي نحو الامام والتموقع الى جانب مصالح الجماهير الشعبية، وقد عاد دور الشباب للواجهة مع انطلاق السيرورات الثورية في المنطقة المغاربية والعربية ابان ربيع الشعوب. واليوم تفرض الازمة التي تعيشها بلادنا أكثر من أي وقت مضى على الشباب المغربي حل تناقضات التي تعيشها الحركات النضالية التي ينخرط فيها وعليه أيضا التقدم في بناء تنظيمات دفاعه الذاتية وتوحيد نضالاته على مستوى كل الجبهات كشروط أساسية تخول للشباب كفاءة فاعلة في المجتمع تبوؤه لمكانته الطبيعية في النضال من أجل الاعتراف والحرية الذي يمر بالضرورة عبر بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين على طريق التغير الديمقراطي ذي الافق الثوري.

تكافؤ الفرص. كما يظهر بشكل جلي أن الحكومة عازمة على استغلال الازمة الحالية للإجهاد التعليم العمومي عبر مأسسة التعليم عن بعد الذي لا يمكن بأي شكل من الاشكال ان يكون بديلا للتعليم الحضوري.

لقد أظهرت الازمة الصحية أهمية البحث العلمي غير أنه رغم الجهود الجبارة التي يبذلها الباحثون الشباب في جميع مجالات البحث العلمي الا أن طموحهم الواعد يصطدم بشح الامكانيات وتهميش البحث العلمي وتهميش الطالب الباحث على مستوى مؤسسات التعليم العالي، مما يجعل قطاع البحث العلمي غير قادر على تقديم الإضافة المرجوة ويدفع خيرة الأطر الشابة للهجرة.

تواجه الحركة الطلابية موسما صعبا في ظل غياب المنظمة النقابية او طم حيث فرضت تدابير الحجر

الصحي وإجراءات التباعد الاجتماعي وتعليق الدراسة حضوريا تحديات جديدة غير مسبوقة على مناصلي الحركة الطلابية، وقد اتضح من الفترة الماضية أن الحركة الطلابية عاجزة بشكل تام عن التعبئة والتفاعل مع

يعاني الشباب المغربي حتى قبل الازمة الصحية الحالية من العديد من الإشكالات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي كنتيجة لتعاقب السياسات النيولبرالية التي طبقتها النظام المغربي طيلة العقود الماضية، التي كان اخرها الإجهاد على الوظيفة العمومية و فصل التوظيف عن التكوين في العديد من القطاعات اهمها قطاع التعليم

ظهر مرض كوفيد-19- الذي يسببه فيروس كورونا في مدينة ووهان في الصين أواخر العام الماضي ليتحول إلى جائحة عالمية سببت أحد أخطر الأزمات الصحية التي عرفتها البشرية والتي فرضت على أثارها الحكومات تدابير الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، وقد كان لجائحة كوفيد- 19 العديد من الاثار على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسيكولوجي، ويعتبر الشباب وبالخصوص أبناء الطبقات الشعبية أحد أكثر الفئات تأثرا بهذه الجائحة التي كانت لها انعكاسات سلبية على العديد من المستويات أهمها :

• تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشباب:

يعاني الشباب المغربي حتى قبل الازمة الصحية الحالية من العديد من الإشكالات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي كنتيجة لتعاقب السياسات النيولبرالية التي طبقتها النظام المغربي طيلة العقود الماضية، التي كان اخرها الإجهاد على الوظيفة العمومية و فصل التوظيف عن التكوين في العديد من القطاعات اهمها قطاع التعليم، حيث يجد جزء كبير من الشباب أبناء الطبقات الشعبية أنفسهم على هامش النظام الاقتصادي المغربي القائم على الربح والذي يولد التهميش والفوارق الطبقيّة، هذا ما تظهره جل الدراسات حتى تلك التي أنجزتها مؤسسات تابعة للنظام نفسه كالتقرير الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتقارير الدورية التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط والتي تظهر أن نسبة البطالة لدى الشباب تبلغ 20 بالمئة) قبل الجائحة(، كما أن معدل البطالة يرتفع بشكل ملموس مقارنة مع مستوى التكوين اذ يجد الشباب /الأطر العليا أنفسهم غير قادرين على الحصول على عمل يتناسب مع مستواهم الدراسي، كما تنتشر الهشاشة بشكل مهول في صفوف الشباب العامل وهو ما ظهر بشكل جلي في ظل الازمة الحالية، حيث وجد العديد من الشباب أنفسهم غير قادرين على توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة بعد توقف الاعمال التي كانوا يزاولونها نتيجة تدابير الحجر الصحي، ويشير آخر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط الى ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب لتتجاوز الثلاثين بالمئة) في النصف الاول من 2020(وهي النسبة المرشحة للارتفاع في ظل الازمة التي يعيشها الاقتصاد. وتتوجه الدولة من بداية الازمة الى تعليق التوظيف في القطاع العمومي في الوقت الذي تغدق فيه على الباطرون بأموال الإعانات من جيوب دافعي الضرائب، وهذه الوضعية دفعت بعض الشباب المغربي الى التفكير باستمرار في المخاطرة وركوب قوارب الموت أملا في العيش الكريم. إن واقع الازمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة التي فرضت على الشباب المغربي يطرح وبحدة ملحاحية تنظيم نضالاته في كل مواقع تواجد بالخصوص على مستوى الأحياء الشعبية والبوادي المغربية وذلك بحلق هياكل تنظيمية قادرة على تأطير الشباب المغربي الذي بينت التجارب أنه يزخر بطاقات نضالية هائلة.

• التعليم العالي، جامعات ومدارس منمكة وبحث علمي مهمش وحركة طلابية تواجه وضع صعبا:

وجد الشباب المتمدرس نفسه أمام جامعات ومدارس عمومية أنهكتها سنوات من الإهمال والتهميش، وظهر القطاع الخاص بوجهه الأناني البشع يمص دماء الأسر المغربية في عزازمة اقتصادية خانقة. كما ان تجربة التعليم عن بعد التي أطلقتها الحكومة دون توفير الحد الأدنى من الامكانيات المادية واللوجستية كان مصيره الفشل على جميع المستويات وعمق من حجم الفوارق في ضرب لمبدأ!

واقع العمال في ظل جائحة كورونا والحاجة إلى بناء حزب الطبقة العاملة

فاطمة اللماح

اننا امام لحظة تاريخية إما ان نكون او لا نكون هذه المرحلة ستشكل قفزة نوعية نحو التقدم بنضالنا وتحقيق مكاسب للطبقة العاملة وعموم الكادحين وللشعب المغربي بصفة عامة واما ستكون انتكاسة كبيرة لليسار المناضل الديمقراطي الذي يتوق الى التغيير لأنه - ويفضل جائحة كورونا - تمت التعرية عن وحشية الرأسمالية فهي لم تعد تكتفي بامتصاص دماء العمال بل استنزفتهم لما أرغمتهم على العمل في ظل الوباء القاتل وبدون حماية؛ وأمام هذا الاصطفاف المكشوف للدولة الى جانب الرأسمالية المتوحشة أصبح على الطبقة العاملة التي وجدت نفسها وحدها أن تبحث عن حلفائها لخوض الصراع الطبقي من أجل التغيير الجذري بعدما تبين ان هذا النظام الرأسمالي هو نظام فاشل.

لا اظن ان هناك من سيشكك في مصداقية وراهنية الطرح الذي يطرحه النهج الديمقراطي وهو بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وهذا طبعا سيتم بتظافر جهود كل من له مصلحة في التغيير ومن يؤمن بانه لن يتم اي تغيير بدون ان تخرب فيه الطبقة العاملة الطبقة المنتجة للخيرات بل تقود هذا النضال من أجل انعقادها وانعقاد المجتمع.

ولكي يتحقق ذلك علينا في البداية ديمقراطية العمل النقابي والانخراط فيه من أجل تغيير موازين القوى بداخله لصالح العمال والمنتجات والمنتجات وجعله يخدم الطبقة العاملة ولا يستخدمها وذلك طبعا بالنضال المستميت من أجل القضاء على الفساد بداخلها وهذا لن يتأتى الا بتظافر جهود كل المناضلين الديمقراطيين النقابيين الحقيقيين وفضح هاته البيروقراطية التي لا تمثل العمال على المستوى الوطني والدولي والنضال من أجل فرض الحرية النقابية ورفع الشكايات لمنظمة العمل الدولية لفضح إجهاد الدولة والبيروقراطيات النقابية على العمل النقابي الجاد والمسؤول وحتى لا تكرر معنا الانتكاسة التي وقعت اثناء نضالات الشعب في 20 فبراير المجيدة حيث كان للبيروقراطية النقابية دور كبير في تحييد الطبقة العاملة وعموم المأجورين والموظفين من الصراع مما اعطى الفرصة للنظام المخزني لاحتواء مطالب الحركة.

والعمل النقابي الجاد والمسؤول سنستطيع من خلاله تنظيم العمال والرفع من وعيهم السياسي ولن يتأتى هذا إلا بالانخراط الجدي والمسؤول لكل المناضلين والمناضلات الديمقراطيين/ت في الجبهات الاجتماعية وتسطير مطالب آنية للنضال المشترك من أجل تحسين أوضاع الطبقة العاملة وعموم الكادحين وعلى راس هاته المطالب:

- إخراج الطبقة العاملة من الفقر وذلك بتعميم الحد الأدنى للأجور والرفع من قيمته مع توحيد في القطاع الصناعي والفلاحي.
- النضال من أجل التصريح بكل الأجراء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- التعويض عن البطالة بالنسبة للعمال المسرحين بالأجر الكامل للأجراء.

وفي الاخير أجدد الدعوة لكل المناضلين وخاصة اليسار الديمقراطي الجذري لتجاوز كل الاختلافات وأن يوحد النضال على النقط المشتركة وما أكثرها في إطار جبهات اجتماعية تضم أوسع المتضررين من السياسات المخزنية والذين سيتضاعفون بعد كورونا. وعلى اليسار أيضا أن يسترجع مصداقيته وأن يتصالح مع نفسه ومع الجماهير حتى يستطيع قيادة النضالات الجماهيرية نحو التحرر والانعقاد وحتى يتسنى له المساهمة الفعالة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والنضال من خلاله من أجل تحرير الطبقة العاملة وعموم الكادحين وبالتالي تحرر المجتمع بصفة عامة من قبضة الرأسمالية المتوحشة وبناء مجتمع بديل تسود فيه الكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية وينتفي فيه استغلال الانسان للإنسان.

لاخراج القانون المسوخ للشغل الذي خرج سنة 2004.

الوضع خلال الجائحة:

• خلال هذه الجائحة تفاقمت مشاكل الطبقة العاملة وستتفاقم أكثر مستقبلا حيث أن عدة معالم لم تتوقف واستمرت في العمل وعرضت حياة العمال والعمالات لخطر الاصابة بالوباء؛ وهو الأمر الذي لوحظ في كل أنحاء المغرب حيث صرخات واحتجاجات العمال والعمالات كانت تملأ مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة في المدن الصناعية كالدار البيضاء وطنجة والعرانش وفاس وغيرها حيث ظهور بؤر الوباء داخل هذه الوحدات ادى الى انتشار الوباء بسرعة كبيرة داخل الأحياء الشعبية التي يقطن بها



العمالات والعمال الذين كانوا يشتغلون في غياب شروط الصحة والسلامة للوقاية من الوباء؛

• التسريحات الجماعية للعمال بدون تعويض بحجة الأزمة بسبب الجائحة وعدم استفادة عدد كبير من الأجراء من التعويضات إما لأنهم لم يكونوا مسجلين في الضمان الاجتماعي أو بسبب اشتراط التصريح في شهر فبراير وهذا الشرط لم يكن منصفًا وحرّم عددا كبيرا من العمال من الاستفادة، والدليل هو ما وقع لعمال وعمالات شركة المغرب الكبير الذين قضوا أكثر من عشرين سنة في العمل وكان يقتطع من راتبهم طول هذه المدة إلا أنهم لم يستفيدوا لأنهم قد تم تسريحهم من العمل من قبل أي في شهر يناير من سنة 2020 وهذا غير منصف.

• البطالة اصبحت تهدد عددا كبيرا من العمال والعمالات بحيث أن اغلبية العمال استأنفت العمل بثلاث عمالها ويبقى مصير الآخرين مجهولا؛ وهذا يعطى كذلك فرصة للباطرونا للتخلص من العمال القدامى ومن واجباتها اتجاههم، وأكثر من ذلك فنحن نرى أن الباطرونا وبكل وقاحة هي من تقدمت بمذكرة تطالب فيها من الدولة الدعم لصالحها في انتهازية منقطعة النظر، حيث طلبت أن تخفض من هذا الأجر الهزيل الذي يتقاضاه العمال وكذلك تخفيض ساعات العمل والتراجع عن الزيادة في الحد الأدنى الذي كانت قد وعدت به من قبل مما يعني ان الأوضاع ستتفاقم أكثر لأن جشع الباطرونا كبير فهي تريد مزيدا من التنازلات لصالحها بدون حسيب ولا رقيب وهنا نطرح السؤال أين هي الأموال التي راكمتها هاته الرأسمالية المتوحشة قبل الأزمة؟ ولماذا لم تخصص جزءا من أموالها لمواجهة الأزمات والمخاطر كما هو منصوص عليه في القوانين الدولية في حالات الأزمات؟ هذا السؤال كان على المسؤولين طرحه عوض التنفيس على هاته الباطرونا وتقديم الدعم لها بحجة انقاذ الاقتصاد الوطني على حساب العمال.

مهامنا في هذه اللحظة التاريخية:

أمام هذا الهجوم الشرس للرأسمالية المتوحشة على كل المناضلين الشرفاء الذين يتوقون لتغيير هذه الأوضاع المزرية التجرد والحزم من أجل التصدي والمواجهة الشرسة والقوية.

تعيش الطبقة العاملة المغربية أوضاعا مزرية حتى قبل جائحة كورونا وذلك راجع أولا وقبل كل شيء لرجعية القانون الذي ينظم العلاقة ما بين العامل والمشغل، فهو قانون أغلب بنوده (تقريبا 90 في المائة) هي في صالح الباطرونا وتخدم مصالحهم على حساب الطبقة العاملة ورغم ذلك فهو لا يطبق في كل المعامل وهذا بالاعتراف الرسمي للدولة. ومن بين المشاكل العديدة التي تعيشتها الطبقة العاملة في جل القطاعات ان لم نقل كلها نجد:

- التسريحات الجماعية والفردية للعمال والعمالات والإغلاقات اللاقانونية للمعامل وتشريد العمال وعوائلهم؛
- التصريح في الضمان الاجتماعي الذي هو حق وأصبح امتيازاً حيث نجد الأغلبية الساحقة من المعامل لا تصرح بالعمال أو تصرح بعدد أيام أقل من التي يشتغلها العمال، وهناك من الباطرونا من تصل بهم الوقاحة حتى الاقتطاع من الأجرة الهزيلة للعامل ولا تدفع هاته الاقتطاعات للضمان الاجتماعي، يعني أن هناك عدة تلاعبات في هذا المجال وهذا طبعا بتواطؤ حتى المسؤولين عن هذا الصندوق؛
- غياب شروط الصحة والسلامة داخل المعامل وخاصة تلك المعامل التي هي عبارة عن كاراجات أغلبيتها مبنية تحت الأرض وخاصة بالنسبة لمعامل النسيج، مثال منطقة المجد - العوامة بطنجة مما ينجم عنه عدة أمراض مهنية كالإختناق لثقل الهواء الخ.

• الأجر الهزيل حيث أن الحد الأدنى للأجور لا يوفر العيش الكريم ورغم ذلك فهو غير معمم في كل المعامل وغير موحد ما بين القطاعين الصناعي والفلاحي رغم اننا نعيش في بلد واحد ومستوى العيش هو واحد إلى غير ذلك من المشاكل.

• مشكل وسائل النقل التي أصبحت مقابر للعمال والعمالات سواء في القطاع الصناعي أو الفلاحي، وذلك راجع لردائها والاكتظاظ والسرعة المفرطة بسبب جشع أرباب هاته الوسائل التي تؤدي الى وقوع عدة حوادث يذهب ضحيتها العمال والعمالات.

• تجريم العمل النقابي في كل القطاعات الهشة في غياب قيادات نقابية ديمقراطية تدافع عن وجودها.

طنجة نضال مستمر وملفات عالقة:

فقد عرفت طنجة عدة معارك عمالية من أجل حقوق العمال والعمال وعلى راسها معركة عاملات الميناء الذي تحول الى ميناء ترفيهي والتي دامت أكثر من ثلاث سنوات ضد الطرد التعسفي وعدة معارك أخرى يكون فيها دائما العمال هم المتضررون لأن هناك باستمرار من يلجم نضالهم ويقف في وجههم وخاصة الفصل المشؤوم حول عرقلة حرية العمل 288، وكذلك تحاذل القيادة النقابية التي لا تساند العمال في معاركهم لينتهي بهم الأمر الى المحكمة التي بدورها تصدر احكاما حتى وان كانت لصالح العمال فهي تبقى حبرا على ورق لا تنفذ و لنا في طنجة امثلة لملفات مضى عليها أكثر من 20 سنة ولم تنفذ.

شهادة للتاريخ:

قبل ان اتكلم عن واقع العمال في ظل جائحة كورونا أريد فتح قوس على شهادة وواقع مرحلة معينة عشتها كعاملة في قطاع النسيج الذي بدأت فيه العمل في بداية التسعينات بالضبط سنة 1992، في هذه المرحلة كان العمل النقابي في أوجه في قطاع النسيج كنا نخوض نضالات من أجل ملفات مطلبية ويكون هناك حوار ونحقق مكاسب وكان هناك تنسيق عمالي واستطعنا خوض معارك مشتركة تضامنية وغيرها، أي كان هناك زخم نضالي كبير استمر الى غاية أواخر التسعينات حيث فطن النظام الى هذا التضامن العمالي فخطط لإقباره وبدأ بتصفية العمل النقابي والإجهاد عليه والتضييق على النقابيين ووضعهم في لوائح سوداء وطبعا بمباركة البيروقراطية النقابية وتحالفها، وهكذا تمت تصفية عدة معالم بالإغلاقات اللاقانونية وهذا لغرض في نفس يعقوب لأنه في ذلك الوقت بدأ التهيؤ

جمالية الفضاء

أبو حنظلة

اعتد الفلاسفة منذ زمن ضارب أطنا به في القدم بثالوث رئيس هو: الحق، الخير، الجمال (الحقل الأكسيولوجي)، يستدعي ثالوثا آخر: الاستمالة، التأثير، الإقناع.

ويجوز اختزاله في ثنائية: إمتاع/إقناع. وأكاد أذهب إلى أن ذلك كله مرتين يكون الإنسان حيوانا راغبا، يفلسف الفضاء إذ قد يكون جاذبا، أو لافظا، باعتماد مفهوم "الألفة"، بله ما سماه Bachelard: "شاعرية الفضاء". والسؤال/التساؤل هو: ما حظوة الفضاء المدرسي من الجمالية؟



مما يلهث به الخطاب الرسمي، ويلهج: (مدرسة الضرح)، (تربية الإبداع)، وواضح من رصد المؤشرات الدالة على اشتراطات الدخول المدرسي الحالي أن ما ذكر أعلى هذه السطور، وبالأحرى تفعيله، هو من قبيل لبن العصفور، أو النوق العصافير، فالإقبال ضامر، والانخراط سنا بله عجاف بما أن الرحلة المكوكية من التعليم الخُصوصي إلى التعليم العمومي لم تنته بعد، ولن تنتهي في الأسابيع القادمة، بل إن مصير الموسم الدراسي بات على كف عضريت، مارد، بمعنى أنه يستحيل تحديد الجمالية المذكورة إذا ما (اختارت) الوزارة الوصية (التعليم عن بعد)، وهي ليست مستقلة في اتخاذ هذا القرار أو ذلك، مما يوجب نار التوجسات والارتباك، ويمدها بالحطب الجزل. ومن المفارقات العجيبة أن مؤسسات التعليم الخُصوصي أفرغ من فؤاد أم موسى، إن التمس الملاحظ تظاهرات جمالية الفضاء المدرسي، ذلك أنها مفتونة باستغلال مساحاتها استغلالا دكتاتوريا...

والواقع الموضوعي يؤكد تغييب المرافق الحيوية بالنسبة إلى كثير من المؤسسات، فما بالك (بعيد المدرسة)!

الأرض في قصة غسان القصيرة ((إلى أن نعود))

نورالدين موعايد

المساعدة، والعوامل المضادة، يقول الراوي: (كان قصيرا، أسمر البشرة.. لم يكن في وجهه أي شيء يستلفت النظر.. كل ما هناك أن لفته شفتين رقيقتين، تنطبقان في تصميم (...). الشاهد عندي أنه أسمر، والسمة خصيصة الأرض العربية، وبما أن النضال حتى الاستشهاد هو القاعدة، وليس استثناء، فإن المروي عنه كان عاديا، لا يثير أي اهتمام، أليست القضية الفلسطينية قضية محبي السلام العالمي كيفما كانت جنسياتهم؟! أما التوصيف الأهم فهو إصرار الفلسطيني على استرداد أرضه فهو كما قال درويش:

أه يا جرحي المكابر

وطني ليس حقيبه

وأنا لست مسافر

إنني العاشق.. والأرض حبيبه

(يوميات جرح فلسطيني)، (الأصل: المكابر، حقيبه، مسافر، حبيبه).

ويتناس والراوي: ((ووصله صوت رئيسه من بعيد:

ولكنك لا تستطيع أن تتابع غدا.. يجب أن تستريح..

ودون أن يفكر أجاب:

بل أستطيع..

إلى متى تحسب أنك تستطيع، أن تواصل على هذه الصورة؟

قال وهو يسند رأسه على كيس المتفجرات:

(إلى أن نعود..)) (دمشق 24/06/1957).

واضح أن الكاتب لم يحتف بتقنيات الكتابة السردية، فلا يحضر الحوار إلا حضورا محتشما، وقل القول نفسه بالنسبة إلى تتبع منحنيات الزمن (السطري، المتقطع، الاسترجاعي، الاستباقي، المحذوف، وما إلى ذلك..).

وقد نأت اللغة أن تكون (مشعرة)، لأنها كادت تكون خطابية، مباشرة لولا بعض الخطرات..

في حين أن الخاتمة وإن بدت مفتوحة، فهي مضمخة بحتمية الانتصار: استرجاع الأرض السليبة، وعودة النازحين.. ومن ثمة فهي خاتمة سعيدة، متفائلة..

أخيرا يذهب سمير اليوسف في مقاله (غسان. ك. والرواية السياسية.. مجلة نزوى. العدد 17. يناير 1999. ص: 85) إلى أن القاص يقصي السياسة من المواجهة الفلسطينية الصهيونية في أكثر من مؤلف، ولا أجاريه في ادعائه أن (إلى أن نعود)، تهمش البعد الاجتماعي. (ينظر مقاله السابق. ص: 84).

كلما أوغل القارئ في مسام أديب كوني ك"غسان. ك"، وأبحر في لوجه الطامية، هدم ما انتهى إليه وهو يقرأ القراءة الأولى، وتبني خلاصات أخرى أكثر تجذرا؛ فالعنى متكرر يستدعي قراءات متكررة (متعددة) كذلك، كما اعترف Barthes، وTodorov..... وغيرهما..

وكدي هنا هو قصة غسان القصيرة، المشار إليها في العتبة الأولى: العنوان، التي أتاح لي العالم الأزرق اللاورقي، قراءتها. الأرض والفلسطيني توأمان: الأرض في اللاوعي الفلسطيني، الثقافي ماض، حاضر، ومستقبل: أو هي إن شئنا المبتدأ والخبر. وقد زعقها محرراته بالرموش والأظافر، حتى إنها لدكتاتوروية، بالمعنى الموجب في أيك الأدب الفلسطيني.. ومن منا لا يذكر كيف لقب الشاعر محمود درويش ((شاعر الأرض المحتلة)) على الرغم من أنه رفض ذلك، معتبرا إياه مختزلا شاعريته، وشعريته.

ويمكن رصد موضوعه الأرض في عناوين آثار أدبية أبدعها غسان نفسه (عائد إلى حيفا، أرض البرتقال الحزين....)، ولن يعنت القارئ إن هو تتبع تظاهرات الأرض في النص الذي عنون هذه الورقة. يقول الراوي: ((مع أشعة الشمس التي كانت تاكل رأسه وهو وحيد في صحراء النقب، ويغرس قدميه في الرمال الناعمة...))، ألم تر إلى أنه متيم، ولهان، يعشق رحمه: الأرض إذ وصف رمال صحرائه بأنها ناعمة، على الرغم من الأشعة التي تاكل رأسه؟! بمعنى أن حبه أرضه ملك عليه حسه (المنطقي، العقلاني) بما أنه أخى الحرارة المفرطة، والنعومة..! وحتى قسمت الوجه، قدرها أن تخترقها هذه الأرض، أو أي مكون من مكوناتها، فيتحول وجه المروي عنه إلى ((حقل صغير، فإذا الخيطان اللذان يشقان جبهته.. آثار (شفرات) محراث مر لتوه من ذلك المكان..))، إنها أكسيره أو ملاذه الذي لا يقبل فيه المساومة، فيواصل المقاومة مناهضا مغالطات الكيان الصهيوني، من قبيل (أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض).. ولا يستعيد المروي عنه هويته إلا إذا اقترب من أرضه (ليشم جزءا من ماضيه..)، بل إن صدى صوت يخاطبه مستفهما إياه استفهما إنكاريا: ((هي أرضك، ألم تعش هناك؟ حسنا، إنك تعرفها أكثر من سواك..)).

وظف غسان ضمير الغائب لأن الراوي يعرف أكثر من مما تعرف الشخصية عن نفسها (الرؤية السردية من الخلف)، مع إطلالة ضمير الخطاب، الخاطفة..

مواصفات المروي عنه: صحيح أن الوصف والسرد حاضران، إلا أنني سأقتصر على الوصف لأن كفة حضوره راجحة. استنادا إلى هذا الفصل، دونما مقارنة القوى الفاعلة الأدمية، والقوى الفاعلة غير الأدمية (العوامل

لحسن شكري

أتوقع أن اختبر أمام هذا النوع من المعاناة، ولكنني أتوقع أن يجلل صوتي عاليا وأكسر صمت المعاناة بقوة الأمل وصمود العزيمة.

يمر أمامي عجوز يدفع عربة مملوءة بالخضر مثلا، فيكبر في داخلي ذلك الشعار الذي سمعته أول مرة بالجامعة "لا استسلام" .. نعم يكبر يوما بعد يوم قويا صارخا كما يخرج من أفواه الطلبة الفقراء، أتابع السير في الخيال راکضا وراء دخان سيجارتي، أزج بنفسي في متاهات الحلم، كم أكن سعيدا حينما أتوقف عن الركض وأنتصب كتمثال جاثم أتأمل أفق مستقبل متشعب الطرقات كلها تؤدي إلى المجهول داخل وطني، أو نهاية تتوقف فيها الأنفاس داخل وطني.

أضحى عمري يطل على الأربعين، وما زلت متمسرا دخل طابور العطالة فيما أفواج من المحظوظين والمقربين والذين أنعم عليهم وطني ببركاته تسلك معابر بلا مراقبة تلج من أي الأبواب شاءت، مازلت أقايض وجعي بالصبر والوطنية والقدر والرزق ... بعدما خانت كل الشعارات السابقة، هذه القيم التي أمنت بها ضدا عن إرادتي لا لشيء إلا لأنها تجعلني أتنفس هواء يبقيني على الأقل على قيد الحياة وتخفف عني شيئا من الألم.

صرخة طالب

تطارد المسارات ذاكرتي بلا رحمة أقطف ما تبقى من الأمل في خاصرة روجي المنهكة بالخيبات، أهيم في فضاءات خيالية لا متناهية، أرسم لذاتي مخرجا من الوهم، أنتجول في أفق منزوع الهوية، أتوه في دروب الحياة المسكونة بسلم تراتبي لا أجدني فيه، وأدعو كل آلهات السماء والأرض أن تنقذني من براثن الفقر المتعشش في حقيقة وواقع من هو على شاكليتي، طوق من الشعارات التي كنت أرددها بالجامعة تحاصرني، تسرق ما تبقى من عمري، تجثم أنفاسي وتحنق صدري، لا شيء منها تحقق، أصبحت منزويا أكثر من ذي قبل شارد الذهن في أغلب الساعات التي تمر علي بطيئة كأنني أصارع مرضا لا يرجى له علاج، كان أبي عاملا بسيطا كما جدي وجد جدي إلى آخر جد تضرعت منه المعاناة، ربما سيكتب ابني أو ابن ابني مذكراته بنفس الألم، قررت أن أضع حدا لهذه المتتالية المتكررة ولا أخلف ابنا ولا بنتا رفقا بهم من المعاناة، أو رفقا بالمعاناة منهم... ولكن هذا الأمل المتوهج أمامي يدعوني إلى مخالفة قراري ومعاكسة افكاري وأضرب المتتالية الرياضية التي لا تقبل الاحتمال في نظري بعرض الجانط... وها أنا أضع أمام موقف اختيار صعب، والأصعب أنني لا أستطيع البوح بحقيقة مشاعري لم أكن



تستضيف الجريدة في هذا العدد الرفيق محمد هاشم وهو عضو الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي واحد الاطر النقابية في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي / الاتحاد المغربي للشغل بالإضافة الى نضاله على الصعيد الاممي في الجبهة النقابية. نشكر رفيقنا هاشم على افاداته القيمة

1

كيف ترى إشكالية التوسع أو تقلص الطبقة العاملة؟ ما هو المنحى الغالب؟

بعد التحية الحارة للطاقم الإعلامي لجريدة النهج الصامدة وقبل الاجابة عن سؤالك أريد ان أشير الى الدور التاريخي للطبقة العاملة في التغيير وفي قيادة تحرر الشعوب من الاستغلال الرأسمالي وبناء المجتمع الاشتراكي وذلك لكونها منتجة للخيرات والخدمات، وبدون قوة عملها ستتعطل الماكينة الرأسمالية. وعلى العمال والعاملات ان يدركوا ذلك جيدا ليعرفوا قوتهم وان الباطرون لا تحسن اليهم بتشغيلهم كما يتم الترويج له (مسكين الحاج دار فيه الخير خدمو عندو).

فيما يخص توسع أو تقلص الطبقة العاملة فان الموضوع لا اعتبره اشكالية ولا يؤثر على الصراع الطبقي وعلى كيفية ادارة الصراع مع البورجوازية مادام هذه الاخيرة تمارس ديكتاتوريتها على الطبقة العاملة وتتفنن في استغلال قوة عملها وما دام النظام الاقتصادي الرأسمالي قائما، ولا ننسى في هذا الاطار ان نتذكر كيف انتصرت الثورة البلشفية رغم العدد القليل للعمال في روسيا القيصرية. ما هو مهم في نظري، والذي يجب على المناضلين والمناضلات ادراكه وتتبعه، هي التغييرات التي تعرفها مكونات وفئات الطبقة العاملة والتي تصاحب التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي الذي تعرفه الرأسمالية. ان طبيعية الطبقة العاملة في بدايات الرأسمالية يختلف بشكل كبير مع طبيعتها في عصر العولمة حيث تقلص عدد العمال والعاملات في القطاع الصناعي وتوسع بشكل كبير في قطاع الخدمات بكل اصنافها، كما توسع العمل الذهني على حساب العمل اليدوي حيث توسع عدد التقنيين والمهندسين. ان هذه التغييرات، التي احدثتها العولمة والتطور التكنولوجي الذي صاحبها واستحوذ الشركات المتعددة الاستيطان على الاقتصاد العالمي، تختلف بين الدول الرأسمالية المسيطرة والدول ذات الاقتصاد الرأسمالي التبعي كما في المغرب لكون هذه الاخيرة استوردت العديد من الأنشطة الصناعية والخدماتية في إطار عملية نقل الأعمال إلى الخارج (Offshoring))

بالنسبة للمغرب، يتوجب على النهج الديمقراطي، الذي يسير بخطى ثابتة نحو الاعلان على تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ان يعزز معطياته حول الطبقة العاملة المغربية ويوسع إحاطته بطبيعتها وخصوصيتها ومكوناتها عبر انجاز دراسة شاملة ومدققة.

وفي انتظار هذه الدراسة نسجل أن منشور النهج " بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين مهمة أنبية" أورد أن نسبة عدد المأجورين ازدادت ب 40 في المائة من 2002 إلى 2014 كما سجل أن عدد العاملات والعمال الزراعيين قد تزايد بشكل كبير إذا علمنا أن نسبة الأجراء في العالم القروي قفزت من 17 في المائة إلى 24.3 في المائة في نفس الفترة. وجاء المنشور بمجموعة من المعطيات حول التواجد المتزايد للعمال والعاملات في قطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل الطرقي والأنشطة ذات الطابع المنزلي والمهن الحرة وتجارة التقسيط بالاسواق الممتازة والخدمات في إطار المقاوله بالباطن لفائدة الشركات المتعددة الاستيطان.

2

يبدو ان الهشاشة اصبحت معطى بنيوي لحالة الطبقة العاملة ما هي اهم الاسباب؟

في إطار احتواء أزمات الرأسمالية المتعاقبة وحلها على حساب الطبقة العاملة اجتهدت مؤسساتها المالية والاقتصادية لتعميق هشاشة العمل عبر فرض وتعميم مرونة الأجور والتشغيل وحصار العمل النقابي المكافح. هكذا نلاحظ ان الهشاشة ببلادنا في تصاعد مستمر. ولقد كشفت أزمة كورونا عن هذا المنحى التصاعدي الذي أصبح يتجسد بشكل واضح في تقنين الهشاشة حيث تستغل الدولة والباطرون ظروف الطوارئ الصحية لتمرير مجموعة من القوانين المدمرة للمكتسبات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة ووضع هذه الاخيرة والمدافعين/ات عن مصالحها امام الامر الواقع. في هذا الاطار تم إصدار القانون القاضي بتوسيع مجال عقود العمل محدد المدة وتمرير قانون العقدة والسماح للباطرون بتسريح العمال (العاملون بشركة الخطوط الملكية المغربية نموذجا حيث اعطت عاملة عمالة الحي الحسني ولاول مرة منذ صدور مدونة الشغل موافقتها، لاسباب اقتصادية، على تسريح 140 مستخدم) كما أن الدولة والباطرون تسييران بخطى حثيثة لتمرير القانون التكميلي للإضراب وقانون النقابات، الذي يهدف الى تعميق الهشاشة ومحاصرة واضعاف العمل النقابي، والتمهيد للمزيد من الخصخصة عبر المخططات التخريبية للوظيفة العمومية والقطاع العمومي والاستعداد لفرض تعديلات تراجعية في مدونة الشغل. ان العمال والعاملات وقوة عملهم هم "الحيث القصير" بالنسبة للباطرون للحفاظ على ارباحها وحل أزماتها. ومادامت الدولة تحميها فان تصاعد استغلالها وتعميم الهشاشة لن يتكسرا إلا على صخرة الوحدة العمالية وامتلاك الطبقة العاملة وحلفائها الطبيعيين اداتها السياسية.

3

الدولة تدعي انها جعلت المغرب قبلة الاستثمارات الاجنبية. ما هي اهم مميزات وضع الطبقة العاملة في وحدات الانتاج للرأسمال الاجنبي ببلادنا؟

فعلا، رغم انخفاض الاستثمارات الاجنبية عالميا ب 40 في المائة في النصف الاول من سنة 2020 مقارنة مع السنة السابقة، احتل المغرب، حسب منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCAD)، المرتبة الرابعة في تصنيف الاكثر جذبا من بين الدول الافريقية بعد مصر وجنوب افريقيا والكنغو لآكن السؤال المطروح هو ماذا يستفيد الشعب المغربي بصفة عامة والطبقة العاملة بصفة خاصة من هذه

التدفقات المالية؟. قد يحتاج الجواب على هذا السؤال الى مقال ودراسة خاصة، لآكن يمكن ان نجزم، وبدون مجازفة، ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على بلادنا تجذبها الإغراءات التنافسية الممنوحة من طرف الدولة للشركات الاجنبية ومن بينها الشركات المتعددة الاستيطان والتي في معظمها تكون على حساب الطبقة العاملة حيث الأجور الهزيلة والتسهيلات التشريعية في مجال التشغيل والاجراءات القمعية لردع النضالات العمالية. بالإضافة الى التسهيلات الضريبية وضمان حرية تحويل الاموال. لكن الادهى من كل هذا هو ان هذه الاستثمارات، حسب المهتمين بالمجال الاقتصادي، لا تساهم في تطوير القدرات الاقتصادية والكفاءات التكنولوجية للبلاد في اتجاه بناء مسار اقتصادي وطني. في هذا الاطار نلاحظ ان الاستثمار الاجنبي في صناعة السيارات، والتي تتباهى بها الدولة كأحد أهم قطاعات الصادرات، يعرف نسبة ضعيفة من الاندماج الاقتصادي المحلي أي أن معظم أدوات الإنتاج تأتي بها الشركات الأجنبية من خارج المغرب ويبقى هذا الأخير بالأساس منبعا لاستغلال اليد العاملة الرخيصة. وتجدر الإشارة كذلك أن العمال والتقنيين والمهندسين في الصناعات المرتبطة بالاستثمار الاجنبي لا يحتلون مكان القرار التي تقتصر فقط على الأجانب (الذين يسهرون على حفظ سر المهنة لكي لا يتسرب). واختم جوابي هذا بالتعبير عن استغرابي الشديد من الاستثمار الاجنبي المتعلق بشركات الخدمات كتوزيع الماء والكهرباء وجمع الازبال ولأسال، ملئ، فمي، هل نحن المغاربة عاجزون على جمع أربالنا وتوزيع الكهرباء والمياه بيننا في قطاع يستغل عمالنا ولا نستفيد منه بأي قيمة تكنولوجية؟

4

القطاع غير المهيكل قطاع منفلت من اية رقابة او عمل نقابي. ماهي بنظرك اهم القضايا التي يجب الاشتغال عليها لمساعدة الطبقة العاملة في هذا القطاع؟

يرتكز مدخل الاشتغال على مساعدة عاملات وعمال القطاع غير المهيكل للدفاع عن مصالحهم والرفع من وعيهم الطبقي، في نظري، علي عنصرين أساسيين. يتعلق الأول بالاجتهاد الذي يجب ان يقوم به مناضلات ومناضلو التوجه النقابي الديمقراطي لإبداع وسائل التواصل مع هذه الفئة العريضة لتمكينهم من تنظيم أنفسهم وفق خصوصية مواقعهم. اما العنصر الثاني وهو العمل السياسي المباشر والذي سيقوم به حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين لتوحيد صفوف الطبقة العاملة ببلادنا.

(بملايين الدولارات)

السنوات		2005-2007	2016
2017	2018	2019	
(المعدل السنوي ما قبل الازمة)			
الى الداخل (Inward)	2 303	2 157	2 686
الى الخارج (Outward)	380	580	1 021
			3 559
			782
			1 033

من وحي الأحداث

إنه حوار الشعوب

التيبي الحبيب

في العشرة سنين الاخيرة دخلت شعوب العالم العربي والمغربي مرحلة جديدة من تاريخها بعد انتهاء مرحلة النضال من اجل الاستقلال الوطني. وقد انتهت هذه المرحلة بالنسبة لشعبنا الى الفشل والاجهاض تولى بعده عملاء الاستعمار ووكلاء الشركات المتعددة الاستيطان السلطة ومصير البلدان.

هكذا اندلعت سلسلة من الانتفاضات الشعبية كمثل بركان انفجر بعد ان تجمعت طيلة عقود الاستقلال الشكلي كمية هائلة من الخيبات ومن المطالب والحقوق المسلوقة والتضحيات الغالية، لكنها كانت تباد تحت القمع والترهيب. اندلعت هذه الانتفاضات، فشكلت سلسلة من الهبات الثورية النوعية أدت الى اسقاط رؤوس انظمة كان الجميع يعتقد الى عهد قريب انها راسخة وقوية لا تقهر.

حظيت هذه الهبات بالاهتمام والتحليل؛ فعلى عكس الذين رؤوا فيها يد المؤامرة الاجنبية وخاصة ارادة الامبريالية و الصهيونية، رأى فيها المناضلون شكلا من اشكال السيرورة الثورية، بمعنى ان شعوب المنطقة دخلت مرحلة صنع ثوراتها بما تيسر لها من عوامل ذاتية ووفق الشروط والخصوصية لكل شعب وبلد.

ففي هذا الاطار استطاعت الحركات الاسلامية أي القوى الاصولية من اخوان مسلمين او تيارات الوهابية ان تتركب الموجة النضالية وان توجهها الى خدمة مشروعها التاريخي، وقد استغلت ضعف التواجد السياسي للقوى المناضلة الديمقراطية والتقدمية في المحصلة سقطت رؤوس انظمة وعوضتها رؤوس جديدة. استطاعت القوى الاصولية ان توظف آليات الديمقراطية لتعوض القيادات المتساقطة بقيادات جديدة وأبقت على نسيج الدولة وأجهزتها، بينما لم تستطع ان تحقق نفس النتائج في ليبيا حيث انهارت الدولة بالكامل او في سوريا حيث لم تستطع الاطاحة برأس النظام لفشلها في الحرب المدمرة على الشعب هناك.

ففي العشرة سنوات الاخيرة من هذه السيرورة الثورية مرت الشعوب من مرحلة سقوط رؤوس انظمة وتعويضها بأنظمة ليست بأحسن منها؛ بل ظهر أنها تمثل فئات اجتماعية أكثر تحلفا وظلامية، وأكثر استعدادا للتعاون مع الامبريالية والصهيونية مقابل أن تتمكن من السلطة. ففي هذه الفترة اكتشفت الشعوب ان هذه القوى ليست بديلا وانما هي نوع من تجديد نخب الاستبداد والتسلط؛ فسقطت مشاريعها وياتت الشعوب تطرح سؤال كيف السبيل لمواصلة السيرورة الثورية بالتوجه الانسب وبقيادة ثورية حقيقية؟

وكبداية جواب الشعوب لبعضها البعض، انفتحت الموجة الثانية من السيرورة الثورية في السودان والعراق ولبنان والجزائر. ففي هذه الانتفاضات بدأ يبرز البرنامج التقدمي والتوجه الثوري الاجتماعي، تحتل فيه مطالب العمال والكادحين الريادة، وبدأت النقاشات السياسية والثقافية للبديل تضع الاسئلة الحقيقية في المساواة والحرية والديمقراطية والمواطنة والعلمانية ووحدة الشعوب، بعيدا عن الطائفية والصراعات الاثنية او الدينية والمذهبية. هذا هو حوار الشعوب الثائرة ومنه نستنبط التوجيه والتسديد لما يجب ان نتبناه في بلدنا من حوار عمومي وتوحيد للقوى المناضلة من اجل التغيير الحقيقي.

الدخول المدرسي

قرارات تعمق التمييز وعدم تكافؤ الفرص

محمد شاعر

وأعلن ظهور حالات إصابة في مدارس فأعضى المخزن نفسه من مسؤولية ضمان الحق في التعليم وفي نفس الحق في السلامة الصحية لملايين الأطفال المغربية.

لقد أفرزت هذه القرارات والتدابير، الواقع التعليمي المتوقع من بلاغ 22 غشت 2020، والمتسم بالتمييز بين أطفال الشعب المغربي، فئة منهم انطلق لديها الدخول المدرسي تدرس حضوريا أو عن بعد بإمكانات لوجيستكية متطورة وهذا حال أغلبية المدارس الخصوصية، وفئة لم تعرف بعد دخولا مدرسيا لحضوريا ولا عن بعد، إما لإغلاق مؤسساتها أو لعدم توفر المؤسسات على إمكانات خلق أقسام افتراضية أو تدبير شكل آخر من أشكال التعليم عن بعد، أما فئة أخرى فلم تنه بعد الموسم الدراسي الماضي إذ ما زالت متابعة بامتحانات مؤجلة لأسباب واهية ومتناقضة.

إن العدالة الاجتماعية مرهونة بتكافؤ الفرص في التعليم بين جميع أبناء الشعب المغربي، والواقع التعليمي المغربي يعرف انعدام الإنصاف في ظروف التعلم، بفعل السياسات العمومية المخزنية في القطاع، وستزيد تدابير المخزن في ظل الواقع الحالي الهوة اتساعا في هذا القطاع بين تعليم عمومي مهترئ يسير نحو حتفه وتعليم خاص متفاوت حسب الفئات الموجه إليها.

الإصابات والوضعيات الحرجة والوفيات، مما يفرض اعتماد النمط السالف الذكر. وبعد ذلك يعطي البلاغ للأسر إمكانية اختيار نمط التعليم الحضوري، وهو بهذا يفرش الأرض ورودا للوبي القطاع الخاص، الذي تلقف هذه الهدية لتعمل العديد من المدارس الخصوصية الإعداد للنمط الحضوري لأنها تتوفر على إمكانات تلبية تدابير البروتوكول الصحي الذي تفرضه الوضعية الوبائية. وفي نفس الوقت كانت الوزارة تنتظر إقبالا ضعيفا على التعليم الحضوري في العمومي مما سيعضيها من تدابير إضافية تتعلق بالبروتوكول الصحي من مواد وأليات التعقيم والتباعد الجسدي واليد العاملة، فقضت المدة الزمنية اللازمة لإعلان الأسر الرغبة في التعليم الحضوري في ثلاثة أيام بين الفاتح من شتبر والثالث منه، مما أدى إلى حالات اكتظاظ أمام أبواب المدارس، وهي حالات قد تكون المسؤولة عن استفحال الوضعية الوبائية الذي عرفه الأسبوع الماضي، ورغم هذه العراقيل عبرت نسبة كبيرة من الأسر عن الرغبة في التعليم الحضوري. وخاصة في المدن الكبرى. ونتيجة لواقع حال الفضاءات المدرسية التي تفتقد الكثير منها لشروط التعليم الحضوري في الظروف العادية، فما بالك بتوفير تدابير البروتوكول الصحي أو لوجيستك التعليم عن بعد، تقرر إغلاق المؤسسات التعليمية في الدار البيضاء وعدد من الأحياء في طنجة والرباط وتارودانت

منذ نهاية السنة الدراسية الماضية والمؤسسات المخزنية تبحث عن مخرج لها مما سيطرحه الدخول المدرسي في ظل الجائحة، من إشكالات ظهرت في تدبير الأشهر الأخيرة من موسم 2019-2020، وعلى رأسها مسألة النمط التربوي المعتمد والصراع بين آباء وأولياء التلاميذ وأصحاب المدارس الخصوصية. وهاتان المسألتان في الحقيقة مترابطتان، إذ أن الإقرار في الأولى له تأثير على القضية الثانية. ونتيجة لضغوطات اللوبي الرأسمالي للقطاع الخاص والذي يتشكل في نسبة كبيرة منه من عناصر تنتمي للكثلة الطبقة السائدة، عمل مخطوطو المخزن على نسج قرارات حربائية، وأعدوا السيناريوهات الكفيلة باستعادة القطاع التعليمي الخاص للمبادرة ولي أعناق الآباء لقبول إملاءاته المادية والمعنوية دون الأخذ بعين الاعتبار العواقب المادية والاجتماعية للجائحة على الأسر، وفي نفس الوقت خلق المزيد من شروط تهقر التعليم العمومي وإفقاد ثقة الأسر فيه. وكانت هذه مرامي البلاغ الشهير ليوم 22 غشت 2020، والذي تميز باعتماد أسلوب الخلط للتغطية على الخلفيات الحقيقية للقرارات المتضمنة في البلاغ، حيث يبدأ (هذا البلاغ) بالإشارة إلى أن النمط الذي سيعتمد في أوائل الدخول المدرسي هو نمط التعليم عن بعد في ظل التطور السلبي الذي تعرفه الوضعية الوبائية حيث الارتضاع المتواصل لعدد

أمنا فصائل فلسطينية

مشروع التصفية الأمريكي-الصهيوني-الرجعي يستوجب ردود فعل فلسطينية استثنائية

نور الدين الرياضي

والتي قالت:

"إن مشروع التصفية الأمريكية-الصهيوني-الرجعي كان يستوجب ردود فعل فلسطينية استثنائية تجمع كل جماهير شعبنا الفلسطيني في فلسطين المحتلة والشتات والمنافي. غير أن ما جاء في كلمة رئيس السلطة الفلسطينية لا يعدو أن يكون تكراراً عقيماً لمواقف سابقة لا تلبّي الحد الأدنى من طموحات شعبنا وأهدافه، ولا تستجيب لمهام ترتبها البيت الوطني الفلسطيني، ولا لغيرها من استحقاقات وطنية وسياسية وتنظيمية باتت غير قابلة للتسويق والتأجيل، وعلى رأسها: انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد."

جوهر هذه الافكار وهو ما جاء بتفصيل في البيان الختامي للقاء امنا الفصائل الفلسطينية.

بينما استنكرت مجموعة من الفصائل الفلسطينية (حركة فتح الانتفاضة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري) استثنائها من حضور الاجتماع قائلة انه لا يجعل منه لقاء وطنيا جامعاً.

غير ان خطاب محمود عباس كان مخيباً لآمال الكثير من القوى التي رأت فيه استمرار العمل باتفاقية اوسلو، ومن ذلك، ما عبرت عنه المؤسسات والجمعيات والقوى الفلسطينية والعربية في الوطن والشتات

من مقر الرئاسة بمدينة رام الله ومن العاصمة اللبنانية بيروت عبر الفيديو كونفرنس عقد امنا الفصائل الفلسطينية لقاءهم يوم 3 شتبر 2020 والذي صرح بخصوصه نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو أحمد فؤاد "إن الجبهة ترى ضرورة أن يبقى اجتماع الامناء العاملين للفصائل الفلسطينية صيغة ومرجعية مفيدة لعمل الفصائل وتواصلها"

من جهته قال نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية فهد سليمان "أن الحركة الوطنية الفلسطينية تواجه تصعيداً نوعياً في المخطط الامبريالي على الحقوق في المنطقة، وعلى حقوق الشعب الفلسطيني خصوصاً، والذي يتمثل بصفقة القرن والضم، والذي يمثل أعلى درجات الاستعمار، والتطبيع"

من جهته قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اسماعيل هنية إن اللقاء يعتبر بمثابة لقاء وطني تاريخي.

وصرح نائب الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة طلال ناجي، إننا "نلتقي اليوم على قواسم وجوامع مشتركة، والتي تتمثل في رفض صفقة القرن التي تستهدف القضية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ولم تخرج تصريحات باقي الامناء عن

